TD/B/40(2)/17
TD/B/WG.5/12

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جنيف

التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ١٩٩٤

المحتويات

الجزء		الفقرات	الصفحة
الأول -	النتائج والتوصيات	١ - ٣٢	٣
الثاني -	تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص	٣٣ - ٧٤	١١
	أولا - معلومات أساسية	٣٣ - ٣٥	١١
	ثانيا - استعراض عام	٣٦ - ٧٤	١١
	ألف - الدورة الأولى	٣٦ - ٤٣	١١
	باء - الدورة الثانية	٤٤ - ٦٤	١٣
	جيم - الدورة الثالثة	٦٥ - ٧٤	١٨

المرفقات

الأول -	مناقشات غير رسمية دارت أثناء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (١٣-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)	٢١
الثاني -	المناقشات غير الرسمية التي جرت في الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (٢١-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤)	٤٢

الجزء الأول

النتائج والتوصيات

مقدمة

١- عملا بالتزام كرتاخينا، أنشأ مجلس التجارة والتنمية بمقرره ٣٩٨ (د - ٣٨) الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا. واعتمد الفريق العامل، في دورته الأولى، برنامج عمله الذي حدد فيه بوجه عام أهداف العملية والقضايا المحددة التي يتعين دراستها ومناقشتها، فضلا عن الخطوط العريضة فيما يتعلق بكيفية تنظيم العمل والاضطلاع به. وعيّن الفريق القضايا الرئيسية الثلاث التالية لدراستها ومناقشتها:

- تدفقات الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والقدرة على المنافسة؛

- بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، وفي البلدان التي تجتاز اقتصاداتها المرحلة الانتقالية الى الاقتصاد السوقي؛

- نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً.

أسلوب العمل والمداولات

٢- عقد الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا ما مجموعه ثلاث دورات في غضون فترة ١٥ شهرا (من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الى آذار/مارس ١٩٩٤)، بلغ مجموع عدد أيام العمل فيها ١٥ يوماً.

٣- وكان الفريق مؤلفا من خبراء من الحكومات والوسط الأكاديمي وقطاع المؤسسات التجارية. وانسجاماً مع طبيعة الفريق، كانت معظم المداولات غير رسمية. وفيما يتعلق بقضية واحدة بالذات - هي التكنولوجيات السليمة بيئيا - استعان الفريق العامل بنتائج حلقة تدارس نظمتها أمانة الأونكتاد وحكومة النرويج في أوسلو في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (UNCTAD/ITD/TEC/13).

٤- ومن المكونات الأساسية لعمل الفريق العامل عرض ١٩ دراسة حالة أعدتها خصيصا الحكومات الأعضاء لينظر الفريق فيها. ونطاق دراسات الحالات هذه ومضمونها قد أتاحا للفريق تكوين نظرة عامة لمشاكل البلدان وقضاياها وتوقعاتها في مختلف مراحل تنميتها. ويرد في الجزء الثاني التقرير الكامل عن أنشطة الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٥- وأعدت الأمانة، بناء على طلب الفريق العامل، عددا من المواد الأساسية التي ساعدت الفريق على النهوض بالولاية المسندة إليه. ويقر الفريق، في هذا الصدد، بالمساهمات الخاصة التي قدمتها البلدان التي أعدت دراسات حالات، والتي قدمتها حكومات أخرى، مما أسهم في إنجاح هذه العملية. كما أسهم عدد من المؤسسات في عمل الفريق العامل المخصص في شكل مشورة أسداها أثناء المداولات.

٦- وأشار الفريق، أثناء مداولاته، الى مواضيع مختلفة لكنها مترابطة، من بينها ما يلي:

* دور الدولة؛

* سياسات تعزيز تدفقات التكنولوجيا والاستثمار والإبداع التكنولوجي؛

* تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات؛

* آليات نقل التكنولوجيا؛

* حماية الملكية الفكرية؛

* العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية؛

* دور المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

٧- وقام الفريق العامل بتنفيذ برنامج عمله. ولا يطرح الفريق أية حلول مقرَّرة. غير أنه يعرض على الحكومات الأعضاء في الأونكتاد النتائج والاستنتاجات التالية للنظر فيها، وهي تشمل خيارات وتوصيات فيما يتعلق بالسياسات العامة.

النتائج الرئيسية

٨- إن العالم اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه منذ عقدين أو ثلاثة، عندما كان النهج المهيمن المعتمد لدى بلدان كثيرة يتمثل في اتباع استراتيجية تصنيع داخلية التَوَجُّه تقودها الدولة. وإن زيادة الاتجاهات التحررية واعتماد وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي وإحداث تغييرات في التقسيم الدولي للعمل وزيادة الترتيبات التعاونية فيما بين المؤسسات التجارية قد أدت، في فترة من التغير التكنولوجي السريع، الى إيجاد بيئة جديدة للاستثمار وتدفقات التكنولوجيا.

٩- إن التكنولوجيا حيوية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإدامة القدرة على المنافسة. غير أن عملية اكتساب القدرات التكنولوجية ليست فورية أو بلا ثمن أو تلقائية، بل وحتى إذا كانت التكنولوجيا منتشرة انتشارا جيدا في أماكن أخرى. فهي تتطلب، الى جانب المدخلات المادية، مهارات جديدة شتى ومعلومات وخدمات فنية مختلفة، ومرافق للبحوث المتعلقة بالعقود، وتعاملا مع غيرها من الشركات، والجهات المورِّدة للمعدات، وهيئات وضع المعايير، وما الى ذلك. إن إقامة شبكة التعاون الكثيفة هذه تقتضي تنمية مهارات خاصة وبيئة اقتصادية ومؤسسية وقانونية مؤاتية.

١٠- وبامكان البلدان كافة، والبلدان النامية بوجه خاص، أن تستفيد من التكنولوجيات المستوردة في إيجاد القدرة التكنولوجية المحلية وتعزيزها، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، القدرة على حيازة التكنولوجيا الجديدة والناشئة واستيعابها وتكييفها؛ وتحسين قدرتها على المنافسة دولياً. هذه التكنولوجيات يتم الحصول عليها والى حد كبير عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي، بما في ذلك المشاريع المشتركة والواردات من السلع الإنتاجية. غير أن ثمة أقنية أخرى لنقل التكنولوجيا، مثل الترخيص، وعقود الادارة، والتعاقد من الباطن، ومنح الامتيازات، قد ازدادت أهمية أيضا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك أقنية تندرج في إطار شراكات تكنولوجية استراتيجية ذات احترام متبادل. إن كفاءة استخدام التكنولوجيا المستوردة ومساهمتها في رفع مستوى القاعدة التكنولوجية المحلية هما عنصران يتفاوتان تبعا لدرجة تعقيد التكنولوجيا موضع البحث وتبعا للقدرات القائمة حالياً.

١١- إن الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة هما عنصران مؤاتيان لكلا الجانبين، أي لمورِّدي التكنولوجيا والمتلقين لها. وعليه، فإن أهمية نقل التكنولوجيا لا تكمن فقط فيما يعود عليه هذا النقل من منفعة على الطرفين، بل أيضا في تنمية الاقتصاد العالمي، واقتصاد البلدان النامية بوجه خاص، تنمية شاملة.

١٢- إن العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبناء القدرات التكنولوجية هي علاقة ثنائية الاتجاه. وفي حين أن تدفقات الاستثمارات تتيح فرصة حيازة التكنولوجيا واستيعابها، فقد بات من الجلي أن أشد البلدان اجتذاباً للاستثمار هي البلدان التي اعتمدت تدابير لتعزيز قدرتها التكنولوجية المحلية وإيجاد إطار لسياسات عامة شاملة تفضي الى الإبداع والاستثمار في الهياكل الأساسية وحماية الملكية الفكرية وتكوين رأس المال البشري وإيجاد بيئة اقتصادية كلية وتنظيمية مستقرة. وثمة عوامل أخرى، مثل حجم السوق وتوافر الموارد الطبيعية وتكاليف عوامل الإنتاج، تؤثر أيضا في قرارات الشركات فيما يتعلق بالمواقع.

١٣- غير أن الجهود الحكومية لم يكن لها بالضرورة الأثر المطلوب من حيث قيام الشركات باحداث تدفقات اضافية من الاستثمارات والتكنولوجيا. وينطبق هذا بوجه خاص في الحالات التي كان فيها

للاختناقات المؤقتة وعدم اليقين المؤقت نتيجة للتغيرات في التكيف الهيكلي، على الأجل القصير على الأقل، أثر في تدفقات الاستثمار، وبالتالي، في الإبداع ونقل التكنولوجيا.

١٤- إن عملية بناء القدرات التكنولوجية قد تعوّقها، في معظم البلدان النامية، جملة أمور، منها معدلات الاستثمار الآخذة في الانخفاض، وسوء توزيع الموارد، واختلالات خارجية، وقلة المهارات المتنوعة والمتقدمة، وضعف الروابط بين معاهد البحث والتطوير المحلية (وخاصة في القطاع العام) والمؤسسات التجارية، فضلا عن وجود عوامل خارجية غير مؤاتية.

١٥- في هذا السياق، فإن المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا بوجه خاص يلزمها اهتمام خاص. وقد يكون من الضروري لهذه البلدان اتباع نهوج جديدة في سياساتها العامة تعترف بدور الآليات السوقية بغية التصدي للقيود المتصلة بحيازة وبناء القدرات التكنولوجية.

١٦- إن المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتطلب أيضا النظر فيها بوجه خاص، لا سيما من حيث ضرورة قيامها بصياغة استراتيجيات مناسبة بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

١٧- ومن الأساسي، في تطوير القدرات التكنولوجية، إيجاد وتحسين القدرات التي تكون منسجمة مع الكفاءة الاقتصادية وبناء القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وفي فترة من التغير التكنولوجي السريع، تتوقف القدرة على المنافسة على اكتساب معارف وقدرة تنظيمية جديدة من جهة وعلى عوامل التكاليف من جهة أخرى. وينطوي ذلك على تحول من التركيز على البحث والتطوير كغاية في حد ذاته الى البحث والتطوير كوسيلة لتيسير استيعاب التكنولوجيات المستوردة ولاكتساب أساليب إنتاج أفضل وزيادة الكفاءة وتعزيز المهارات واستحداث تكنولوجيات داخلية المنشأ ومنتجات جديدة ومُحسَّنة، فضلاً عن تعيين مجالات أسواق جديدة.

١٨- كما ينطوي ذلك على تحديد معايير صناعية وافية وإقامة شبكات تسويق وتوزيع وإيجاد إطار إداري وتنظيمي، مما يعزز الإحساس باحتياجات العملاء، والخدمة الموثوقة والاستجابة السريعة لأنماط الطلب الآخذة في التغير. إن مواكبة التغير التكنولوجي باتت تعني، بصورة متزايدة إقامة تعاون فيما بين الشركات وتكوين تحالفات استراتيجية كوسيلة لمشاطرة القدرات وتوزيع عبء المجازفة بالاستثمار في الابتكارات.

١٩- كما يلزم تنسيق سياسة التكنولوجيا ومزامنتها مع السياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية. وينبغي، إجمالا، تكييف اتجاه السياسة مع السياسات التي تكون أكثر توجها نحو الأسواق وانفتاحا أمام

التجارة والاستثمار الأجنبي ومشجعة على إقامة روابط بين معاهد البحث والتطوير من جهة والمؤسسات التجارية من الجهة الأخرى.

٢٠- ولوحظت نتائج مماثلة في حلقة تدارس أوسلو المعنية بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، التي شددت على الدور الأساسي الذي تؤديه المؤسسات التجارية في توليد ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وفي تحسين الأوضاع البيئية. غير أن مساهمة المؤسسات التجارية الخاصة في هذه الأهداف يتوقف كثيرا على قيام الحكومات بتوفير الإطار الضروري لإيجاد الطلب على هذه التكنولوجيات، لا سيما في شكل قوانين وأنظمة بشأن حماية البيئة، فضلا عن اتخاذ تدابير رامية الى استيعاب التكاليف البيئية داخلياً، وغير ذلك من الحوافز الاقتصادية. ونظرا لما للتكنولوجيات السليمة بيئيا من منافع متأصلة بها، فثمة حجة قوية أيضا لأن تدأب الحكومات على تشجيع توليد ونشر هذه التكنولوجيات ولأن تعمل أيضا على تعزيز التعاون الدولي تحقيقا لهذه الغاية.

٢١- إن أي استكشاف هادف للمواضيع المتصلة بالاستثمار والتكنولوجيا ينبغي أن يكون قائما على تفهم واضح للأوضاع السائدة والاتجاهات الأساسية وقضايا السياسة العامة البارزة. غير أن ثمة نقصاً في المؤشرات العلمية والتكنولوجية المناسبة التي قد تكون ذات صلة بالموضوع من أجل تحليل الاتجاهات التكنولوجية وتقدير أثرها في البلدان النامية.

استنتاجات عامة

٢٢- إن الجهود الرامية الى تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية يلزم أن تكون مقترنة بسياسة تجارية واستثمارية ونظام تسعير قائمين على السوق، وبيئة اقتصادية كلية مستقرة من أجل النشاط التجاري، بما يفضي الى نمو اقتصادي شامل وإيجاد عمالة. وثمة عناصر إضافية لهذا الإطار هي تدابير استثمارية متصلة بالتجارة ونظم استثمار متوافقة، فضلا عن اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. وبغية تحقيق اقصى درجة من الكفاءة في استخدام التكنولوجيا، يجب أن يحدث نقل التكنولوجيا، وخاصة في حالة البلدان النامية، إما كجزء من التجارة الدولية أو في إطار برامج المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف.

٢٣- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، يتعين على البلدان الصناعية والمؤسسات التجارية الخاصة والمؤسسات الدولية أن تضع نصب أعينها ضرورة تحسين تَفَهُّم نهوج السياسة العامة اللازمة لتعزيز بناء القدرات التكنولوجية في هذه البلدان. ومع أن الأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات التي تعالج قضايا التنمية، والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص سينهضون بدور هام في تنمية هذا التفهم، فإن دعم المجتمع الدولي سيكون حيوياً في هذا الجهد.

٢٤- إن الموارد البشرية المؤهلة، لا سيما الموظفين ذوي المهارات، هي حاسمة الأهمية من أجل تنمية القدرة التكنولوجية. لهذا الغرض، يتعين على البلدان إيلاء مزيد من الاهتمام لرفع مستوى المهارات باستمرار، بما في ذلك نقل المعرفة القائمة على المصطلحات، وتنظيم تركيبتها المؤسسية فضلا عن نظامها التعليمي والتدريبي بما يلبي احتياجات القطاع الإنتاجي ومتطلباته.

٢٥- كما يتوجب إقامة روابط أوثق بين أنشطة البحث والتطوير والقطاع الإنتاجي. وعليه، تُعتبر هذه الاستراتيجية ضرورية من أجل حشد الموارد واستغلالها استغلالاً فعالاً من أجل الانتفاع بنتائج البحث والتطوير على نطاق تجاري والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات القطاع المنتج.

٢٦- ومع أن دور الحكومة ما زال حيوياً في عملية بناء القدرات التكنولوجية، فقد بات من المسلَّم به بصورة متزايدة أن الحاجة تدعو الى إقامة تعاون أوثق بين الشركات التجارية والوسَط الأكاديمي والحكومة كيما توضَع في الاعتبار دوافع واحتياجات القطاع الإنتاجي في صياغة السياسات. غير أن أوجه الاختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية قد تستدعي مجموعات مختلفة من السياسات العامة والنهوج في معالجة موضوع بناء القدرات.

٢٧- وفي فترة ما بعد جولة أوروغواي، يُعتبر أن حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل مكوناً هاماً من مكونات بيئة مفضية الى النقل الدولي للتكنولوجيا، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد تدعو الحاجة الى مواصلة الدراسات والمساعدة التقنية، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بغية توضيح العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، لا سيما من أجل تنفيذ اتفاق مجموعة غات بشأن ما يتصل بالتجارة من جوانب حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة خصائص المعرفة والاختراعات والملكية المعاصرة.

٢٨- ونظرا لدور المؤسسات التجارية في تطوير التكنولوجيا واستخدامها ولنتائج البحث العلمي، فإن أية مناقشة تدور في المحافل الدولية بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا لا يمكن فصلها عن دور المؤسسات التجارية التي تُعَدُّ وسائل هامة للتغيير التقني وبناء القدرات التكنولوجية.

٢٩- إن إنجاح الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا لا يمكن فصله عن تَفاني البلدان الصناعية ومشاركتها في مساعدة البلدان النامية، وأقلها نموا بوجه خاص، فيما تبذله من جهود في سبيل حيازة التكنولوجيا وتعزيز قدراتها التكنولوجية عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي وترخيص التكنولوجيا ومشورة الخبراء.

التوصيات

٣٠- يوصي الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا بأن يكون عمل الأونكتاد في المجالات المترابطة المتمثلة في الاستثمار والتكنولوجيا والقدرة على المنافسة دولياً مُركّزا في قضايا محددة كيما يتسنى له الاستجابة بشكل أفضل لهموم الدول الأعضاء واحتياجاتها، كما يوصي بالتشديد على ضرورة توخّي المرونة في أسلوب العمل، الذي قد يشمل جملة أمور، منها مداولات حكومية دولية وأنشطة مساعدة تقنية وحلقات دراسة وتدارس ومؤتمرات. ويشجع الفريق أمانة الأونكتاد على العمل الوثيق مع الحكومات وقطاع المؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات والمنظمات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

٣١- ويوصي الفريق العامل المخصص، في ضوء ما خلص إليه من نتائج واستنتاجات ذات صلة بالموضوع، بأن ينظر الأونكتاد في اتخاذ الإجراءات المحددة التالية بالتنسيق مع المنظمات الدولية المناسبة:

(أ) الاضطلاع بمشروع، في إطار الأونكتاد، يستهدف بشكل خاص تعزيز بناء القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نموا. ويرجى من الأمين العام للأونكتاد العمل على تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع أقل البلدان نموا المهتمة وبالتماس الخبرة الفنية والدعم من المجتمع الدولي، مع تقديم تقرير عن نتائج هذا المشروع الى آلية الأونكتاد الحكومية الدولية المناسبة؛

(ب) تنظيم حوار عالمي فيما بين الحكومات والمؤسسات التجارية والقطاع الأكاديمي بغرض تبادل الآراء وصياغة المقترحات من أجل التعاون التكنولوجي؛

(ج) مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، على تشجيع روح المبادرة التجارية عن طريق نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، وتطوير الإطار والآليات اللازمة لاقامة شراكات تكنولوجية بين المؤسسات التجارية، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والمؤسسات والمنظمات الممثلة لها؛

(د) دراسة التدابير، لا سيما في ميدان التدريب والتعليم، الرامية الى استغلال الإمكانات الإبداعية للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة استغلالا أكمل في توليد ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً، وذلك من خلال جملة أمور، من بينها إقامة الشبكات وغيرها من سبل الإعلام والمعلومات.

٣٢- ويوصي الفريق العامل المخصص الأونكتاد بمواصلة تحليل القضايا التالية والنظر فيها بالتنسيق مع المنظمات الدولية المناسبة:

(أ) سبل ووسائل تعزيز السياسات والآليات التي لها أثر في تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا؛

(ب) دور الحوافز وغيرها من المرغّبات في تنشيط الاستثمار، التي تسهم في تعزيز القدرات التكنولوجية لدى البلدان النامية المتلقية للتكنولوجيا؛

(ج) تعزيز ترتيبات إقامة الشبكات، عن طريق الاستثمار وغيره من الوسائل، فيما بين المؤسسات في البلدان التي تجتاز مراحل مختلفة من التنمية من أجل تشجيع الإبداع ونمو الإنتاجية في البلدان النامية؛

(د) سبل ووسائل تنفيذ أحكام اتفاق مجموعة غات بشأن ما يتصل بالتجارة من جوانب حقوق الملكية الفكرية، بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

(هـ) تعزيز الأنشطة المتعلقة بالترابط بين التكنولوجيات السليمة بيئيا والتجارة والتنمية.

الجزء الثاني

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص

أولا - معلومات أساسية

٣٣- عملا بأحكام "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"، المعتمدة في الدورة الثامنة للمؤتمر، واستنادا الى مقرر المجلس ٣٩٨(د-٣٨) الذي يحدد في المرفق جيم منه اختصاصات الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا، عقدت ثلاث دورات لهذا الفريق في الفترات ٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ و١٣-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و٢١-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ على التوالي.

٣٤- وساعدت هذه الاجتماعات على النظر الناحص في قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار في ظروف عالمية آخذة في التغير. ان اتجاهات التحرير المتزايد، مقترنة بتزايد الترابط فيما بين الدول، واعتماد وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، وحدوث تغيرات في التقسيم الدولي للعمل وزيادة الترتيبات التعاونية فيما بين المؤسسات قد أدت، في فترة من التغير التكنولوجي السريع، الى ايجاد بيئة جديدة لتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا وأتاحت امكانيات اضافية للتعاون الاقتصادي الدولي.

٣٥- وبعد فترة من الركود، ازدادت تدفقات الاستثمارات الى عدد من البلدان النامية. غير أن بلدانا معينة كانت قادرة على اجتذاب قدر أكبر من هذه التدفقات، بينما لم تستفد بلدان أخرى من هذه الاتجاهات الجديدة إلا قليلا. كما أن عملية بناء القدرات التكنولوجية في بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقال الى اقتصاد سوقي، أحرزت أيضا تقدما بدرجات متفاوتة، وهي تعبر عن الظروف الوطنية المختلفة والمتغيرة في بيئة دولية متطورة بسرعة تقتضي تكيفا وبذل مزيد من الجهود من جانب جميع العناصر الفاعلة، بما فيها الحكومات والمؤسسات الوطنية.

ثانيا - استعراض عام

ألف - الدورة الأولى

٣٦- ازاء هذه الخلفية، عقدت الدورة الأولى للفريق العامل المخصص في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وفي افتتاح المناقشة، ألقى ثلاثة متحدثين ضيوف، دعتهم الأمانة، كلمات أمام الفريق العامل عن قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار.

١ - الضيوف المتحدثون

٣٧- تناول البروفسور تشارلز كوبر، مدير معهد التكنولوجيات الجديدة بجامعة الأمم المتحدة، ثلاث قضايا رئيسية، هي: '١' التطور في عملية المنافسة الصناعية؛ و'٢' كيف يكون لمشاكل المنافسة صلة بسياسات التصنيع في البلدان النامية؛ و'٣' الآثار المترتبة من نواحي وضع السياسات. وتناول السيد خوان رادا، نائب الرئيس (لشؤون التحالفات الاستراتيجية) لشركة معدات ديجيتال الدولية (لأوروبا)، ثلاث قضايا تمس سياسات المنافسة، وهي: '١' تَجمُّع التكنولوجيات والتحالفات الاستراتيجية؛ و'٢' دور أسواق رأس المال في تكوين الاستثمارات والقدرات الابداعية؛ و'٣' التكنولوجيا كعامل يؤثر في التجارة في فترة ما بعد جولة أوروغواي. وقام السيد هربرت أوبرهانسلي، مساعد رئيس شركة نستليه المساهمة للشؤون الاقتصادية، في معرض اشارته بصفة رئيسية الى تجربة نستليه والى نتائج الدراسة الاستقصائية التي اضطلع بها رجال الصناعة الأوروبيون، بتقديم عرض موجز لنظم التخاصب بين الاقتصادات في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية، التي حفزت تكوين المعارف المحلية المتعلقة بالانتاج والتوزيع.

٣٨- وقد تم ادراج عروض الخبراء والمناقشة التي أعقبتها في "تقرير الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا عن دورته الأولى" (TD/B/WG.5/4) .

٢ - وثائق من الأمانة

٣٩- أتاحت الأمانة وثيقتين للدورة، هما مذكرة ووثيقة معلومات أساسية عنوانهما، على التوالي: "قضايا مطروحة للنظر فيها عند وضع برنامج العمل" (TD/B/WG.5/2) و"الترابط بين تدفقات الاستثمارات ونقل التكنولوجيا: استعراض عام للقضايا الأساسية" (UNCTAD/ITD/TEC/1).

٤٠- كما أن التقرير عن الدورة الأولى (TD/B/WG.5/4) قد تناول القضايا والهموم المطروحة في الوثيقتين المذكورتين والمناقشات التي أفضت الى اعتماد برنامج العمل.

٣ - النتائج

(أ) العملية

٤١- ان مداخلات المتحدثين الضيوف والوثائق المقدمة من الأمانة قد أفضت الى مناقشات مثيرة للاهتمام فيما بين الخبراء الذين أغنت خبراتهم المناقشة وساعدت على تحديد اتجاه العمل وحددت خصائص العملية الواجب أن توجه مداولات الفريق العامل. وتمشيا مع التزام كرتاخينا، اعتُبر العمل عملية بناء لتوافق الآراء وتوخ لاتجاه عملي، واعتبر الناتج تقريرا رئيسيا عن الاستثمار والتكنولوجيا.

وكان المنتظر من التقرير أن يعكس جملة أمور، منها: '١' نتائج المناقشات التي دارت في الاجتماعات داخل الفريق العامل المخصص، و'٢' دراسات الحالات القطرية.

(ب) قضايا محددة

٤٢- اتفق الفريق العامل المخصص، في دورته الأولى، على مجموعات القضايا الرئيسية التالية التي تشكل مكونات الموضوع الموحد للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وهي: (أ) تدفقات الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، والمنافسة؛ و(ب) بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقال الى الاقتصاد السوقي؛ و(ج) نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ج) أسلوب العمل

٤٣- ان الفريق العامل المخصص، الى جانب الاتفاق على برنامج عمله، قد حدد أسلوب عمله الذي ينبغي أن يركز على تبادل الخبرات الوطنية استنادا الى دراسات الحالات التي أعدتها البلدان على أساس طوعي. كما طلب من أمانة الأونكتاد مدخلات محددة تتجلى في وثائق تقدمها الأمانة الى الدورتين الثانية والثالثة، وتنظيم حلقة تدارس بالتعاون مع الحكومة النرويجية عن "نقل وتطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا".

باء - الدورة الثانية

١ - الضيوف المتحدثون

٤٤- بناء على برنامج العمل المتفق عليه للفريق العامل المخصص، بما في ذلك التوجهات والتوجيهات المقدمة في دورته الأولى، عقد الفريق دورته الثانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. واستفاد من مداخلة ستة متحدثين ضيوف ذوي خلفيات مختلفة، كانت قد دعتهم الأمانة. ووردت البيانات المقدمة والمناقشة التي أعقبتها في التقرير الموجز عن "المناقشات غير الرسمية التي دارت أثناء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا" (المرفق الأول).

٤٥- افتتحت المناقشات غير الرسمية بخطاب رئيسي بشأن السياسة العامة ألقته البروفسورة لين ميتلكا (جامعة كارلتون بأوتاوا، ولاريا-سيريم LAREA-CEREM، الجامعة، باريس - الدائرة العاشرة) وتناولت فيه موضوع الشراكة الاستراتيجية وما يترتب عليها من آثار بالنسبة الى البلدان النامية. وأكدت البروفسورة ميتلكا أهمية الشراكات الاستراتيجية ولزومها في البلدان النامية وعبرها كوسيلة هامة من وسائل بناء القدرات التكنولوجية ورفع مستوى القدرة على المنافسة في هذه البلدان. وأبرزت ضرورة

اقامة الآليات المؤسسية التي من شأنها أن تدعم استحداث الشبكات على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية، بدعم من القطاعين الخاص والعام.

٤٦- كما أتيحت للفريق العامل المخصص فرصة الاستماع الى آراء القطاع الخاص بشأن الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الى البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية. وتحدث أمام الفريق كل من السيد سمير المراكشي (رئيس ومدير عام شركة المساهمة والنهوض بالاستثمارات بتونس)، والسيد فيورل كاتاراما (رئيس ومدير عام شركة الفيلا انترناشونال برومانيا)، والسيد جوزيف برنر (مستشار لشؤون التنمية بشركة دوبون دي نمور الدولية بسويسرا)، وشاركوا في المناقشة العامة، وكذلك في مناقشة مفتوحة بشأن بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية.

٤٧- ونظمت المناقشة المفتوحة لغرض القاء مزيد من الضوء على المواضيع قيد المناقشة. وقدم السيد سامول وانغوي (جامعة الأمم المتحدة/انتك) والسيد توم غانياتسوس (الأونكتاد) والسيد خورخه كاتس (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي) عرضا لنتائج البحوث الجارية على التوالي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأعقب البيانات التي قدمها الخبراء تبادل مثمر للآراء بشأن مواضيع متنوعة مثل: ضرورة التمييز بين سياسات واستراتيجيات الشركات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية؛ ودور حماية الصناعات الناشئة؛ وأهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٢ - دراسات الحالات الافرادية

٤٨- وأفاد الاجتماع أيضا من عرض ١٥ دراسة حالة افرادية مقدمة من بلدان تمر بمراحل متفاوتة من التنمية وتواجه أوضاعا مختلفة. وترد الدراسات، حسب ترتيب عرضها، في المرفق الأول.

٤٩- ان الدراسات الافرادية هذه وبياناتها قد قدمت عرضا لما تواجهه هذه البلدان ومؤسساتها التجارية من فرص وتحديات في تشجيع الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية. وقد حفزت المناقشة وشجعت على مشاطرة الغير الخبرات والتصورات في هذا المجال. وأسهمت المناقشة في عملية التعلم في صياغة وتنفيذ سياسات التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار. كما ساعدت على تعيين المجالات التي كان قد أُحرز فيها بعض التقدم والتي يلزم تركيز مزيد من الجهود فيها (انظر المرفق الأول).

٥٠- وقد أبرزت المناقشة، على الأخص، الجهود المبذولة في سبيل تشجيع بناء القدرات التكنولوجية ودور نقل التكنولوجيا في هذا الشأن. وتم تأكيد اسهام مدخلات التكنولوجيا الأجنبية في بناء القدرات، بما في ذلك سبل ووسائل تعزيز هذه العلاقة. وأُولي اهتمام خاص للواردات من السلع الانتاجية والاستثمار المباشر الأجنبي بوصفهما سبيلين هامين من سبل نقل التكنولوجيا. ولوحظ أن طرائق نقل التكنولوجيا كانت قد تنوعت لتشمل أشكالا غير عادية تشمل فعاليات مختلفة. في هذا الشأن، شملت

سبل الاستخدام أشكالا جديدة من الاستثمار، مثل المشاريع المشتركة وعقود الادارة والتعاقد من الباطن وحق التمثيل. وثمة سبل أخرى أقل نظامية لنقل التكنولوجيا هي تمثلت في الترخيص واستقصاءات لما كُتب في الموضوع والتبادل العلمي والمشاركة في المعارض.

٥١- وأشارت بلدان مختلفة الى ما جرى الاضطلاع به من اصلاحات وما اعتُمد من حوافز في سبيل تحرير نظمها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا اليها. وشملت هذه الحوافز اطارا تنظيميا أكثر استقرارا، وتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية، وتخفيف شروط التسجيل من أجل الاستثمار الأجنبي وتيسير اجراءاته، وتطوير الهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا، واحراز تقدم في تنمية الموارد البشرية، وتحديث قطاع الانتاج، وايجاد حوافز مالية وضريبية، وزيادة التنسيق بين السياسات الصناعية والتجارية.

٥٢- وأُولي التعليم اهتماما خاصا على جميع المستويات في عملية بناء القدرات التكنولوجية، بما في ذلك التعليم الرسمي والتدريب الفني والمهني. كما تم التشديد على البنية المؤسسية التي تقتضيها تنمية الموارد البشرية. وتم التشديد بوجه خاص على دور مرافق التدريب العامة والخاصة، بما في ذلك دورها على مستوى الشركة، فضلا عن رفع مستوى مهارات المدرّبين والمتدربين على السواء. ونظرا للتغيرات السريعة التي حدثت في ميدان التكنولوجيا، رئي أن من الأساسي أن يكون التدريب والتعلم من التجارب نشاطا مستمرا على جميع المستويات. وفي حين أنه تم احراز بعض التقدم في التدريب وبناء المؤسسات في بلدان كثيرة، ما زالت الروابط بقطاع الانتاج ضعيفة.

٥٣- وينطبق هذا أيضا على الروابط بين البحث والتنمية من جهة والصناعة من جهة أخرى. فمن شأن توثيق العلاقة بينهما أن يؤدي الى تيسير الاستخدام التجاري لنتائج البحث والتطوير. رئي أن من اللازم أن تزاد فعالية استخدام موارد البحث والتطوير وأن ينهض القطاع الخاص بدور أكثر فعالية في تمويل هذه الأنشطة والاضطلاع بها. وأولي اهتمام خاص، في هذا الشأن، لايجاد أوضاع مؤاتية من أجل تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكينها من أن تصبح عوامل أنشط في نقل التكنولوجيا وتطويرها. وعلاوة على ذلك، اعتُبرت تنمية القدرة على البحث والتطوير عنصرا هاما في عملية الابداع التكنولوجي، وشجعت كافة البلدان السياسات المتصلة بذلك تشجيعا متفاوت الدرجات.

٥٤- ان الجهود الرامية الى تعزيز بناء القدرات التكنولوجية، بما في ذلك الابتكار التكنولوجي مقترنا ببيئة اقتصادية كلية وتنظيمية مستقرة، تفضي الى ايجاد أوضاع مؤاتية لتعزيز القدرة على المنافسة دوليا. ان اختيار المجالات التي يمكن للبلدان فيها أن تركز مواردها البشرية والمالية من بين المجالات المتنافسة ذات الأولوية قد بات، الى جانب المرونة، مجالا للمناقشات بشأن السياسات زيادة على كونه عنصرا من العناصر الهامة بوجه خاص في سياسات الحكومات والمؤسسات في هذه الفترة من التغير السريع. غير أن أوجه الاختلاف في مستويات التنمية وفي حالات البلدان تقتضي مجموعات مختلفة من

الاعتبارات ونهوجا متغايرة في معالجة بناء القدرات والقدرة على المنافسة. وقد يكون ذلك حتى أكثر ضرورة في وقت أضحى فيه الأخذ بالاعتبارات البيئية من العناصر الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣ - التكنولوجيات السليمة بيئيا

٥٥- نظر الفريق العامل المخصص، وفقا لبرنامج عمله، في قضية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وكان معروضا عليه تقرير حلقة العمل بشأن نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا (UNCTAD/ITD/TEC/13)، الذي اشتركت في تنظيمها أمانة الأونكتاد وحكومة النرويج في أوسلو في الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٥٦- ووفقا لنتائج حلقة العمل، فان ادماج الاعتبارات البيئية في المساعي الرامية الى بلوغ أهداف التنمية المستدامة يترتب عليه تقدير الآثار البيئية في أولى مراحل التخطيط لتنفيذ المشاريع. وفي حين أنه تم تأكيد دور القطاع الخاص في توليد هذه التكنولوجيات ونقلها، جرى التشديد أيضا على ضرورة ايجاد قدرات محلية من أجل تسخير التكنولوجيا المستوردة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة. ان عرض ومناقشة دراسات حالات قد ألقيا مزيدا من الضوء على هذه الاعتبارات والنهوج.

٥٧- وشملت استنتاجات حلقة العمل مجموعة واسعة من الاقتراحات. واسترعي الانتباه الى عدد من المبادرات والعناصر ذات الأولوية التي سبق أن عولجت والتي كان يجري تنفيذها، على أساس اختباري أحيانا.

٥٨- وتطرقت المناقشة في الفريق العامل المخصص الى بعض النقاط المحددة، مثل: الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ أثر برامج التكيف الهيكلي في نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية في هذا الشأن؛ العوامل التي تؤثر في نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ أهمية التدريب في بناء القدرات من أجل التكنولوجيات السليمة بيئيا وغيرها من التكنولوجيات؛ ضرورة ايجاد آليات خاصة لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا على نطاق أوسع في البلدان النامية (انظر المرفق الأول).

٤ - وثائق الأمانة

٥٩- ونظر أيضا الفريق العامل المخصص أيضا، أثناء دورته الثانية، في وثيقتين مقدمتين من الأمانة، هما: "استعراض الأعمال القائمة في منظومة الأمم المتحدة ولدى نخبة من المنظمات غير الحكومية والتي

تتناول قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار (TD/B/WG.5/6) و"تعزيز الدينامية التكنولوجية: تطور التفكير في بناء القدرة التكنولوجية والقدرة التنافسية" (TD/B/WG.5/7).

٦٠- وقدمت الوثيقة الأولى مدخلات فيما يتعلق بمساهمات مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، كل في مجال اختصاصها وفي قطاعات متنوعة وكذلك من خلال بحوث السياسات العامة وأنشطة التعاون التقني، في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وربطه بفرص التنمية التكنولوجية المحلية، بما في ذلك بناء القدرات. ان تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات ما برحا أيضا يحظيان باهتمام كثير من هذه المنظمات في ما تضطلع به من عمليات في مختلف بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما دعمت هذه المنظمات النظر، على الصعيد الحكومي الدولي، في النهوج الرامية الى تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق اقامة قواعد بيانات للمساعدة على نشر المعلومات المتعلقة بمصادر التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقل هذه التكنولوجيات وتطويرها.

٦١- وكما بين استعراض وتحليل ما كتب عن هذا الموضوع (TD/B/WG.5/7)، فان الدارسين وصانعي القرارات وواضعي السياسات العامة ما برحوا يعترفون بشكل متزايد بالتكنولوجيا وعملية التغير التكنولوجي كعامل هام في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية. وان الانشغال المتزايد بالتكنولوجيا قد رافقته تحولات هامة من التشديد على نقل التكنولوجيا في حد ذاته الى التشديد على كيفية استخدام الدول للتكنولوجيا المستوردة لتكميل جهودها الذاتية في سبيل تراكم القدرات التكنولوجية الداخلية. كما تم الاقرار بشكل متزايد بأهمية المؤسسة بوصفها بؤرة الابتكارات التكنولوجية، وبضرورة تنمية الروابط فيما بين مصادر التكنولوجيا المحلية والخارجية. كما أن المناقشة بشأن استراتيجيات تحقيق القدرة التنافسية الوطنية قد باتت أكثر تركيزا، مع توجيه التركيز الى الانتقائية والمرونة وتوفير الحوافز، اضافة الى ايجاد بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

٦٢- وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا والأقاليم الأخرى المنخفضة الدخل، فان المعارف المتعلقة بالاستراتيجيات التكنولوجية القابلة للتطبيق في مجال الصناعة ما زالت قاصرة الى حد كبير. وعلى نقيض ذلك، ففيما يتعلق بالزراعة، أثبت التفهم الأفضل لآثار الثورة الخضراء أن استراتيجيات التنمية الزراعية غالبا ما شكلت محاولة فظة نوعا ما لمعالجة ما بات نظاما متطورا لادارة الموارد.

٦٣- وعين التقرير (TD/B/WG.5/7) عددا من المجالات التي يمكن فيها النظر في مواصلة العمل. وتم ابراز معظم هذه المجالات أثناء المناقشات بشأن دراسات الحالات. وهي تشمل ما يلي: التكنولوجيا والشراكات الاستراتيجية؛ سياسات العلم والتكنولوجيا والتماسك بينها وبين السياسات الرئيسية الأخرى؛ حوافز للسلوك الابداعي ودعم هذا السلوك؛ ضرورة ايجاد تفهم أفضل لآليات التدخل الانتقائي، بما في ذلك معايير لانتقاء السياسات العامة وتقييمها. وكذلك، سيلزم اجراء مزيد من البحوث التجريبية بشأن خبرة البلدان النامية في مجال حماية الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، سيلزم اجراء

بحوث بشأن الطرق التي يمكن بها للبلدان النامية أن تكتسب ما يكفي من الخبرة لتعيين التكنولوجيات المرغوبة. ويلزم أيضا بحوث ذات توجه اقتصادي سياسي لتعيين خيارات السياسة العامة المتاحة للمجتمع الدولي والتي من شأنها: '١' تشجيع زيادة نشر التكنولوجيا، و'٢' احداث أثر حقيقي في التقليل من تهميش بعض البلدان، و٣، المساعدة على بناء توافق في الآراء على نطاق واسع بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية للمعونة. وأخيرا، سيلزم مزيد من البحوث في هذا الشأن، بغية تفهم عملية الابداع تفهما أفضل، بما في ذلك الروابط بين نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات التكنولوجية.

٦٤- في ضوء المناقشة (انظر المرفق الأول)، قدمت الأمانة عددا من الاقتراحات بتنقيح الوثيقتين TD/B/WG.5/6 وTD/B/WG.5/7، وقد تم استنساخها على التوالي، في الوثيقتين TD/B/WG.5/6/Amend.1 وTD/B/WG.5/7/Amend.1.

جيم - الدورة الثالثة

١ - الضيوف المتحدثون

٦٥- عقدت الدورة الثالثة والنهائية للفريق العامل المخصص في آذار/مارس ١٩٩٤. ودعى سبعة ضيوف من قطاع المؤسسات الى تبادل الآراء بشأن قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار. وترد عروضهم والمناقشات المترتبة عليها في التقرير الموجز عن "المناقشات غير الرسمية التي دارت في الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا" [المرفق الثاني].

٦٦- افتتحت المناقشات غير الرسمية بكلمة رئيسية القاها السيد هاري شنقر شنغانيا (رئيس الغرفة التجارية الدولية) عن وسائل ايجاد بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا. وأعرب السيد سنغانيا عن أفكاره عن الشركات عبر الوطنية باعتبارها المصدر الرئيسي لرأس المال والتكنولوجيا، فأكد أن أكثر الحالات فعالية لاجتذاب الاستثمار والتكنولوجيا توجد عندما تخلق الحكومة أحوالا مؤاتية لتشغيل الشركات، بما في ذلك الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، وتسهيل تحركات رؤوس الأموال، وتوفر قوة عاملة متعلمة وماهرة، وبيئة قانونية وهياكل أساسية داعمة والتزام طويل الأجل مثبوت تجاه النمو. وناقش السيد سنغانيا أيضا نجاح اقتصادات شرق آسيا التي تجمع بين سياسات ترمي الى تدعيم القاعدة الاقتصادية والدراية الفنية الأجنبية والتي تحولت في الوقت المناسب عن الداخل نحو الاتجاه التصديري.

٦٧- واستفاد الفريق العامل المخصص أيضا من العروض التي قدمها الضيوف المتحدثون من قطاع المؤسسات عن مداركهم لأدوار الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة التكنولوجية في مجال تحقيق القدرة على المنافسة. وكان المتحدثون السيد امرسون كاباز (المنسق العام،

Pensamento Nacional das Bases Empresariais ، ساو باولو، البرازيل) والسيد سترايف، ماسيبوا (رئيس مجلس الادارة، Retrofit ، هراري، زمبابوي)، والسيد هرمان مونتينغرو (غرفة التجارة والصناعة، مانيلا، الفلبين)، والسيد جون مورتون (المدير التنفيذي British Technology Group، لندن، المملكة المتحدة)، والسيد روجر شورت (مدير المشاريع، Small Enterprise and Local Economic Development Association ، بولونيا، ايطاليا.

٦٨- وأعقبت العروض مناقشات غير رسمية أفاض فيها الضيوف المتحدثون في الحديث عن القضايا البالغة الأهمية وتعرضوا للاهتمامات التي طرحها الخبراء. وشملت القضايا، ضمن ما شملت، انشاء نظم فعالة لحقوق الملكية الفكرية والتأثير على الاستثمار، ونقل التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي المذكورة في اتفاق الغات بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية؛ ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وامكانيات تدعيم قدراتها التكنولوجية؛ وآثار الملكية الخاصة والعامة على الاستثمار ونقل التكنولوجيا؛ وأهمية الروابط بين المؤسسات والجامعات ومؤسسات البحث؛ وضرورة زيادة الاستثمار في التعليم وعلى مستوى التدريب في المؤسسات.

٢ - دراسات الحالات الافرادية

٦٩- واستفاد الاجتماع من عرض أربع دراسات حالات افرادية مقدمة من بلدان نامية. وترد قائمة لهذه الدراسات، بترتيب عرضها، في المرفق الثاني. وقدم أيضا الخبير من النمسا عرضا.

٧٠- أبرزت دراسات الحالات الافرادية والعروض كثيرا من القضايا المطروحة في دراسات الحالات الافرادية البالغ عددها ١٥ دراسة والتي نوقشت في الدورة الثانية للفريق العامل المخصص. ولكنها، على نحو أكثر تحديدا، أكدت التحديات التي تواجهها البلدان النامية، والفرص المتاحة لها ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بحالة انتقال الى اقتصاد سوقي، في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي احتياز التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية. وأبرزت الدراسات أيضا جهود الحكومات وقطاع المؤسسات لاجتذاب تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا، وتطوير القدرة الابتكارية للشركات المحلية وتحقيق قدرة دولية على المناقشة.

٧١- وبيّنت دراسات الحالة الافرادية أن اسهامات نقل التكنولوجيا في تطوير التكنولوجيا وفي النمو الاقتصادي يتوقف ليس فقط على السياسات المتبعة لكن أيضا على السلوك التكنولوجي للشركات المستقبلية - أثناء كل من مرحلتي نقل التكنولوجيا ومرحلة الانتاج التالية. وما يعادل ذلك في الأهمية هو مستوى الروابط القائمة فيما بين المؤسسات التجارية ومؤسسات البحوث، وتوفر العاملين الفنيين المؤهلين والدعم المقدم في ميدان توحيد المقاييس، ومراقبة النوعية، والمعلومات المتعلقة بالبراءات الخ.

٧٢- وقد نشطت دراسات الحالات الافرادية المناقشة حول المشاكل الخاصة التي تواجهها اقل البلدان نموا في بناء القدرة التكنولوجية في بيئة اقتصادية تتسم بجعل الأسواق عالمية. وفي هذا السياق، أولي اهتمام خاص لرفع مستوى العاملين العلميين والفنيين، وتقوية الروابط القائمة بين أنشطة البحث والتطوير والانتاج وانشاء الآليات المؤسسية اللازمة لتطوير وتبادل المعلومات على جميع المستويات (الوطني والاقليمي والدولي) الذي يدعمه القطاعان الخاص والعام. وشدد البعض على الحاجة الى نهوج جديدة وابتكارية في مجال السياسات لمعالجة القيود المتصلة بالجهود الانمائية التكنولوجية التي تبذلها أقل البلدان نموا.

٣ - وثائق الأمانة

٧٣- نظر الفريق العامل المخصص أثناء الدورة الثالثة في وثيقة أعدتها الأمانة، هي "القوانين والأنظمة التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطويرها، نظرة عامة" (TD/B/WG.5/10).

٧٤- وفقا للاستعراض العام، كان قد أولي في السنوات الأخيرة قدر كبير من الاهتمام، على الصعيدين الوطني والدولي، لايجاد بيئة قانونية مفضية الى نقل التكنولوجيا وتطويرها. وقد حمل ذلك عدة حكومات على وضع قوانين وأنظمة تتصل بنقل التكنولوجيا وتطويرها وتكييفها ونشرها. وكانت معظم البلدان المتقدمة قد أدخلت تغييرات على قوانينها المتعلقة بالمنافسة وسياساتها المتعلقة بانفاذ الممارسات التقييدية بغية تنشيط الابتكار التكنولوجي، وكانت قد سنت قوانين لحماية تكنولوجيات جديدة مثل التكنولوجيات الحيوية والدوائر المتكاملة بواسطة شبه الموصلات. وكان التركيز بصفة رئيسية في البلدان النامية على وضع سياسات وصكوك تشريعية من أجل تعزيز الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا المتصل بذلك والتشجيع عليهما. وحررت كثير من البلدان النامية تشريعاتها المتعلقة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا بغية اجتذاب مزيد من الاستثمار. وتركز النهج الجديد الذي تتبعه البلدان في معالجة نقل التكنولوجيا بدرجة أكبر على التعاون الفعال بين الشركاء في ترتيبات النقل من تركيزه على التحكم بالجوانب التعاقدية في الصفقات. وفي وقت أقرب، كانت عدة بلدان نامية قد عدلت تشريعاتها المتعلقة بالملكية الفكرية بغية تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية أو الأخذ بتدابير تنفيذية جديدة. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ارتبطت حماية حقوق الملكية الفكرية، لأول مرة، بحقوق والتزامات التجارة المتعددة الأطراف بوصفها مكونا من مكونات النظام التجاري الدولي (الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي).

المرفق الأول

مناقشات غيـــر رسمية دارت أثنـاء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (١٣-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد

ألف - الخطاب الرئيسي، والمتحدثون الضيوف، وندوات المناقشة

١- الخطاب الرئيسي

١- افتتحت المناقشات غير الرسمية للفريق العامل المخصص بخطاب رئيسي ألقاه البروفسور لين ميتلكا بشأن موضوع اقامة الشراكات الاستراتيجية وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للبلدان النامية. فالاستثمار كان يُنظر اليه في الماضي من حيث رأس المال والسيطرة عليه. أما اليوم، فهو يقوم على أشكال جديدة من الاتفاقات التعاونية فيما بين الشركات المعروفة بشكل أفضل بالشراكات الاستراتيجية، التي تسهم اسهاما مباشرا بدرجة أكبر في القدرة على المنافسة هيكليا. وتتميز الشراكات الاستراتيجية عن أشكال الاستثمار التقليدية من حيث أنها شراكات ثنائية الاتجاه قائمة على انتاج المعرفة بالمشاركة والمقاسمة تمييزا لها عن العلاقات الوحيدة الاتجاه القائمة على اتفاقات الترخيص. والكثير من العلاقات بين الموردين والعملاء في صناعات متنوعة كصناعات السيارات والطائرات والملابس يجري تحويلها من ترتيبات تعاقد من الباطن بسيطة الى شراكات ثنائية الاتجاه يسهم فيها كلا الطرفين في تصميم وتطوير المكونات والمنتجات النهائية.

٢- غير أن القدرة على تشكيل شراكات استراتيجية داخل البلدان النامية وعبرها تتوقف على سياسات تعمل، عن وعي، على تعزيز قطاع العلم والتكنولوجيا وروابطه بالانتاج في بلدان العالم النامي. وعليه، فللحكومات المحلية والاقليمية والوطنية دور هام تؤديه، فرادى ومجتمعة، في توفير القيادة وايجاد حوافز السياسة العامة اللازمة لتغيير العادات والممارسات التقليدية. وأكد أن تصميم برامج لتعزيز الشراكة الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والاقليمي وتدعيم مصروفات البحث والتطوير الممولة من الشركات التجارية بواسطة التمويل الحكومي لأنشطة تطوير التكنولوجيا ونشرها، قد ثبت أنها أدوات قوية لتغيير الممارسات التاريخية للشركات والحفز على الابداع والنشر في بعض البلدان المتقدمة.

٣- وفي حين أن عددا من البرامج التي ترسي أسس الابداع قد وضع أيضا في بعض البلدان النامية الأكثر تقدما، فما زال يتعين ظهور تطورات مشابهة في أقل البلدان نموا. غير أن حكومات هذه البلدان الأخيرة قد أقرت بضرورة استحداث تدريب يشجع الابداع، فضلا عن تهيئة بيئة سياسة عامة تكون مفضية الى الابداع. وتكميلا لهذه الجهود، ويحتاج إلى آلية، ولا سيما لأفريقيا، يتم بواسطتها تشجيع المؤسسات التجارية على تحديد المشاكل وعلى الابداع، وتساعد على حشد الموارد المحلية دعما لهذا المسعى. وأكد أن من شأن الهبات المقدمة من شركات هي من بين أكبر الشركات وأكثرها ابداعا وكذلك من الوكالات الحكومية والمؤسسات الدولية أن تكفل الاستقلال المالي والاداري للآلية وأن تضمن اتاحة فرص الوصول الى الموارد التكنولوجية الموجودة خارج أفريقيا.

٢ - الضيوف المتحدثون

٤- وعقب الخطاب الرئيسي، أُلقيت بيانات أدلى بها ثلاثة متحدثين ضيوف يمثلون وجهة نظر أصحاب المشاريع. وهؤلاء المتحدثون الضيوف هم:

- السيد سمير المراكشي، رئيس ومدير عام شركة المساهمة والنهوض بالاستثمارات، تونس؛

- السيد فيورل كاتاراما، رئيس ومدير عام شركة الفيلا الدولية رومانيا؛

- السيد جوزيف برنر، مستشار لشؤون التنمية لشركة دو بون دي نمور الدولية، سويسرا.

٥- ناقش المتحدثون الضيوف الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية.

٦- شدد السيد مراكشي على أن التطورات التكنولوجية باتت متزايدة التعقيد، مما زاد الهوة اتساعا بين البلدان. ومن ثم، فان كلفة احتياز التكنولوجيا والفترة الزمنية اللازمة له وشكله هي عوامل تختلف بحسب ما اذا كانت الدول متقدمة أو نامية. وقدم شرحا لحالات ناجحة وحالات فاشلة في الاستراتيجيات الاقتصادية الآخذة في التغير في تونس. وهكذا، فان مشروعا له شريك أوروبي قد فشل نظرا لما تتصف به التكنولوجيا المكتسبة من تعقيد، ولتباين القوة بين الشركاء، والاعتماد على المتعاقدين من الباطن، الأمر الذي أفضى الى تباين في الكلفة، وعدم وجود شبكة صناعية لمساندة المشروع. وثمة مشروع آخر، يتركز الانتاج فيه على مكون واحد أقل تعقيدا وتسيطر الشركة التونسية فيه سيطرة تامة على سلسلة الانتاج، قد حالفه النجاح. وخلص المتحدث الى نتيجة مفادها أنه يتعين على شركات البلدان النامية أن تحلل بيئتها المحلية تحليلا موضوعيا قبل الدخول في شراكات. فقدرة

الشركاء على استيعاب نقل التكنولوجيا هي أمر حيوي، وأن اتباع نهج دينامي يتيح "تحديث" التكنولوجيا بشكل مستمر وتدريجي أمر يشكل فيما يبدو استراتيجية ناجحة.

٧- وصف السيد كاتاراما ما تواجهه رومانيا من عقبات في محاولتها الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد سوقي. وقال ان المشاريع المشتركة مع مستثمرين أجانب وشركات أجنبية تعتبر وسيلة لتسريع عملية الخصخصة، الا أن عدم كفاية الاطار القانوني يفضي الى حدوث تجاوزات، وقد أقيمت بعض المشاريع المشتركة برأسمال قليل لأغراض ضريبية فقط. وفي حالات أخرى فان ما تم ادخاله الى رومانيا من تكنولوجيا بات باليا في الغرب. غير أن الخبرة آخذة في الازدياد، مما يجعل من الأيسر على شركات البلد تقدير الشراكات المقترحة. وبيّن أن العقبة الكبرى هي نقص المواد والموارد التكنولوجية، فضلا عن الأموال. وتحتاج رومانيا الى نقل التكنولوجيا في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل الأعمال المصرفية والجمارك والسياحة في مجال صناعات الخدمات؛ وانتاج الأثاث والأقمشة في القطاع الصناعي؛ والزراعة.

٨- وأورد السيد برنر تجارب ناجحة لشركته في مجال نقل التكنولوجيا في ٦٠ بلدا بجميع القارات. وقال ان التدريب ونقل الخبرات الفنية هما جزء من العملية. وفي السنوات الماضية، أفضت الفرص الجديدة في أوروبا الشرقية الى زيادة خاصة في تدفق التكنولوجيا. وبيّن أن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع التشغيل العامة، بما في ذلك استقرار المناخ السياسي، هي عوامل رئيسية في عملية اتخاذ القرارات في شركته فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية التي تنطوي على نقل التكنولوجيا. ويتعين وضع آليات وافية للتعويض عن مخاطر أكبر؛ هذه الضمانات يمكن توفيرها، مثلا، عن طريق أموال خاصة. وتواجه الشركات عقبات عندما يتم الارتياب في دوافعها، ووُضعت مثبطات للثني عن الاستثمار. وقال ان الاستثمارات والشراكات تستلزم قيام مشاريع تساعد على النهوض بالبيئة، وتعزيز القطاع الخاص، وتوفير سوق تجارية. وبامكان الشركاء الأجانب المساعدة على اقامة هياكل أساسية محلية للنهوض بالمشاريع.

٩- وانطوت المناقشة التي أعقبت هذه البيانات على كلمات ألقاها خبراء من هولندا وسويسرا والمغرب وشيلي وممثل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتركزت على الدور الذي يمكن أن تنهض به التحالفات الاستراتيجية في التنمية التكنولوجية والاقتصادية، وامكانية تطبيق هذا النموذج في البلدان النامية، والدور المحدد للمؤسسات من صغيرة إلى متوسطة. وقيل انه سيتعين على هذه المؤسسات أن تبذل جهودا متظافرة في اطار اتحاد شركات بغية استحداث نظام بحث وتطوير يلبي احتياجاتها. وبيّن أن هذه هي الحال بالنسبة الى الشركات الصغيرة، حتى في البلدان المتقدمة. ويلزم ايجاد النوع المناسب من المؤسسات ومن فرص اقامة الشبكات بغية تطوير القوى والقدرات المحلية.

٢ - ندوة مناقشة

١٠- نظمت بعد ظهر اليوم الأول ندوة مناقشة عُرضت فيها نتائج بحوث جرت في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ووجّه المناقشة البروفسور ميتلكا. وكان المشاركون في الندوة هم:

- البروفسور سامول وانغوي، جامعة دار السلام، انتيك - جامعة الأمم المتحدة؛

- السيد توم غانياتسوس، برنامج التكنولوجيا، الأونكتاد؛

- السيد خورخه كاتس، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابعة للأمم المتحدة.

١١- لخص البروفسور وانغوي في العرض الذي قدمه النتائج الرئيسية لمشروع متعلق بالشركات ذات التوجه التصديري في أفريقيا. وقال ان الهدف الرئيسي للمشروع هو تفهم الطريقة التي قامت بها الشركات، في سياق سياسة اقتصاد كلي وقطاعية أوسع محيطا، بتطوير قدراتها على البقاء والمنافسة في أسواق الصادرات. وتبين النتائج أن دخول سوق الصادرات يتأثر بما يلي: (أ) الخبرة السابقة لدى أصحاب المشاريع، ووصولهم الى أسواق الصادرات ومصادر التكنولوجيا؛ (ب) الشراكة مع الشركات الأجنبية؛ (ج) عمالة الموظفين المغتربين؛ (د) الاتصالات العائلية بأفراد عائلات يعيشون في بلدان أجنبية. وأوضح أن اجراء تحسينات في التدريب والتكنولوجيا على أساس مستمر هو أمر ذو أهمية حاسمة من أجل المنافسة المستدامة.

١٢- وعرض السيد غانياتسوس تقريرا عن النتائج الأولية المستخلصة من مشروع الأمانة للبحوث والتعاون التقني، الذي يدرس التطوير التكنولوجي والقدرة على المنافسة في ميدان التكنولوجيا في نخبة من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها. وقال ان النتائج الأولية تبين أن اسهام الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بأقنية أخرى لنقل التكنولوجيا يختلف باختلاف البلدان والقطاعات. وكان أثره أكبر في اندونيسيا وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية، منه في جمهورية كوريا وتايلند وفييت نام. وفي حالة الفئة الثانية من البلدان، بيّن أن جزءا كبيرا من عملية نقل التكنولوجيا واسهامها في القدرات المحلية قد تحقق عن طريق حيازة السلع الانتاجية، والمساعدة التقنية، والاتصال بموردي المعدات، والمستشارين الخاصين، واقامة الشراكات الاستراتيجية.

١٣- وأشار السيد كاتس الى التنظيم الصناعي للشركات في أمريكا اللاتينية وقدرتها على المنافسة دوليا، فشدد على أهمية النظر الى السياق التاريخي لدى تحليل هذه القضايا. وأعاد الى الأذهان فترة الخمسينات والستينات، عندما تم بناء القدرات التكنولوجية في ظل نظم استبدال الواردات، وشدد على عملية التعلم التي حدثت أثناء تلك الفترة. ومع تشبع السوق الداخلية في الثمانينات، بات من الضروري انفتاح الاقتصادات تدريجيا والانتفاع بالمهارات والقدرات التكنولوجية المتراكمة أثناء فترة استبدال

الواردات. غير أن العمل ببعض الأنظمة ما زال ضروريا لضمان استجابة الشركات المحلية لمؤشرات السوق الدولية وتطويرها تكنولوجيات متقدمة.

١٤- وذكر الخبير من الولايات المتحدة الأمريكية أن ثمة حاجة الى التمييز بين سياسات واستراتيجيات الشركات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. ولتوضيح هذه النقطة، أشار الى شركة نينتندو من اليابان، التي فاتحت الولايات المتحدة بقضايا متصلة بحقوق الملكية الفكرية.

١٥- أشار السيد مراكشي الى أهمية حماية الصناعات المحلية في المراحل المبكرة من عملية التعلم. ولاحظ أن هذه المراحل ستكون حيوية من أجل تطوير القدرة التكنولوجية المطلوبة لدخول السوق الدولية.

١٦- لاحظ ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن البيانات المقدمة عن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تتضمن معلومات كافية عن الأوضاع الاقتصادية الكلية. وأشار الى أن الخبرة بشأن الأوضاع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تبين أن التركيز على التكنولوجيا بمفردها لا يكفي. وأشار الى التعليقات السابقة، فذكر أنه قد يتعذر، في المستقبل القريب، الانتقال الى السوق العالمية بهذه السهولة نظرا لظهور تكتلات تجارية. وتساءل عما اذا كانت أوجه الاختلاف بين الخبرات الانمائية لاقتصادات جنوب آسيا وشرقها لا يمكن تعليلها بأوجه الاختلاف في درجة وطبيعة التدخل الحكومي والأوضاع الاقتصادية الكلية.

١٧- وأدلى السيد غانياتسوس بملاحظتين، أولا، إن لبلدان شرق آسيا أوضاعا اقتصادية كلية مستقرة بدرجة عالية. وعلاوة على ذلك، عندما يحدث التدخل، فهو يتم بطريقة لا تثير اضطرابات في السوق. وثانيا إن المسألة ليست مسألة استراتيجية استبدال الواردات في حد ذاتها، لكنها الكيفية التي تدار بها الاستراتيجية. وبيّن أنه، في بلدان شرق آسيا، يتم تشجيع الصناعات الناشئة على النمو والتكيف مع الأسواق الدولية.

١٨- وقال الخبير من مصر إنه يود معرفة كيف يمكن حفز مراكز البحث والتطوير على الاضطلاع ببحوث مشتركة مع القطاع الخاص، والتشجيع على نقل المعرفة، والمساعدة على تعيين التكنولوجيا المناسبة. كما تساءل عما اذا كانت برامج التكيف في الاقتصادات المتقدمة ستفضي الى نقل عدد أقل من صناعات البحث والتطوير الى البلدان النامية.

١٩- وردا على تعليق قُدم فيما يتعلق بامكانية المقارنة بين الخبرات في مناطق مختلفة، أكد السيد كاتس عدم وجود نموذج واحد بعينه للتطوير، وأن كل بلد يتجه الى اتباع النمط الخاص به.

٢٠- لاحظت البروفسورة ميتلكا أن الدرس الهام المستخلص من تجربة جمهورية كوريا هو وجوب استخدام نظام ترخيص لحيازة واستيعاب التكنولوجيا بدلا من مجرد توسيع القدرات التكنولوجية المحلية. كما بينت أن السياسة الحكومية المتروية مهمة في اقامة روابط بين معاهد البحث والتطوير والقطاع الانتاجي.

٢١- وأكد الخبيران من فرنسا وسويسرا أهمية التركيز ليس فقط على التكنولوجيا بل على التعليم والتدريب كذلك.

٢٢- وردا على هذه الملاحظات، أشارت البروفسورة ميتلكا الى أن ارتفاع مستويات محو الأمية قد ارتبط، تاريخيا، بارتفاع مستويات التطور التكنولوجي. ولاحظت أنه، تمشيا مع تزايد كثافة المعرفة في مجال الانتاج، هناك حاجة الى رفع معدلات محو الأمية.

٢٣- ولاحظ الخبير من ألمانيا أن التكنولوجيات المطلوبة من أجل المنافسة في السوق المحلية والاقليمية والعالمية قد تختلف. ومن المهم، في هذا الصدد، عدم التركيز على الأسواق العالمية فقط، بل القيام أيضا بدراسة فرص حيازة تكنولوجيات مناسبة للأسواق المحلية والاقليمية.

باء - دراسات افرادية قطرية

٢٤- في اطار البند ٢ من جدول الأعمال (TD/B/WG.5/5)، نظر الفريق العامل المخصص، في دورته الثانية، في عدد من الدراسات الافرادية القطرية، التي شملت، حسب ترتيب عرضها، الدراسات التالية:

(١) الصين (TD/B/WG.5/Misc.12)؛

(٢) نيجيريا (TD/B/WG.5/Misc.6)؛

(٣) سويسرا (TD/B/WG.5/Misc.9)؛

(٤) الفلبين (TD/B/WG.5/Misc.17)؛

(٥) سري لانكا (TD/B/WG.5/Misc.3)؛

(٦) السويد (TD/B/WG.5/Misc.2)؛

(٧) هولندا (TD/B/WG.5/Misc.11)؛

(٨) رومانيا (TD/B/WG.5/Misc.4)؛

(٩) تركيا (TD/B/WG.5/Misc.13)؛

(١٠) شيلي (TD/B/WG.5/Misc.8)؛

(١١) الأرجنتين (TD/B/WG.5/Misc.10)؛

(١٢) بوليفيا (TD/B/WG.5/Misc.15)؛

(١٣) فنزويلا (TD/B/WG.5/Misc.7 and Corr.1)؛

(١٤) البرازيل (TD/B/WG.5/Misc.22):

(١٥) جمهورية كوريا (TD/B/WG.5/Misc.5):

١ - دراسات الحالات الإفرادية المقدمة من الصين ونيجيريا وسويسرا

٢٥- أبرز ممثلو الصين، في العرض الذي قدموه، بعض العناصر الأساسية للاستراتيجية الإنمائية الصينية التي أسهمت، ضمن جملة أمور، في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا منذ عام ١٩٧٩. وشملت هذه العناصر ما يلي: '١' بيئة تنظيمية مستقرة؛ '٢' ودور الصينيين العاملين في الخارج في تكوين سوق رأسمالية محلية؛ '٣' وقاعدة للموارد البشرية مكونة من عمالة ماهرة وقابلة للتكيف مع الاحتياجات. وقد حدث أيضا تحول مهم في السياسات الإنمائية الوطنية مع تطبيق الاصلاحات وإلغاء الضوابط التنظيمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. ومنذ ذلك الحين، تهيأت بيئة تنظيمية مستقرة ومؤاتية لنجاح استيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تلقته الصين من أكثر من ١٠٠ بلد ومنطقة، والذي تم توزيعه بالتساوي، إلى حد ما، على عدد من الصناعات وخاصة النفط والفحم والصناعات الهندسية والكهرباء والكيميائيات والطب والمنسوجات والصناعة الخفيفة والزراعة.

٢٦- واتسم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بعدد من السمات المميزة: '١' حيث كان المجال واسعا أمام الشركات عبر الوطنية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛ '٢' واعتبر الاستثمار في الأجلين المتوسط والطويل في الصين نقطة أساسية في استراتيجيات الاستثمار الخارجي لعدد من الشركات عبر الوطنية، مثل موتورولا، وآي. بي. إم.، وكزيروكس، وفيلبس، وسيتروين، وماتسوشيتا، وميتسوبيشي، وسيمنز؛ '٣' وكان المحتوى التكنولوجي الكامل للمشاريع الاستثمارية آخذا في التنامي والهيكل الاستثماري آخذا في التحسن بالتدريج، لأن كل قطاع كان يقدم إرشادات مفيدة بشأن توظيف رأس المال الأجنبي؛ '٤' ظل نطاق الاستثمار يتسع باطراد، ومنذ عام ١٩٩٢، عدلت الصين شروط الاستثمار الأجنبي وتيسرها، بما في ذلك صناعة الخدمات؛ '٥' استخدمت أنماط استثمارية مختلفة، شملت المشاريع المشتركة والمشاريع ذات الملكية الأجنبية الكاملة والتأجير الدولي والتنمية التعاونية في مناطق جغرافية معينة، والشركات المساهمة، والشركات عبر الوطنية والشركات القابضة؛ '٦' وفي حين أن مناطق الاستثمار في السنوات الأولى لسياسات التوسع كانت مناطق ساحلية أساسا، فإن الاستثمار الأجنبي قد انتشر الآن شمالا وتجاه المناطق الداخلية، على حد سواء، بسبب جاذبية الموارد الثرية الطبيعية والبشرية.

٢٧- ومن خصائص الاستراتيجية الحالية للصين انتهاج سياسات فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وتوجيه رأس المال الأجنبي المباشر بعيدا عن الصناعة الكثيفة العمالة وفي اتجاه القطاعات الكثيفة التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، حرصت الحكومة على تطبيق سياسة مبادلة الوصول إلى الأسواق بالتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، ونظرا لأن نسبة تتجاوز ٦٠ في المائة من الاستثمار

الأجنبي المباشر أتت من الصينيين العاملين بالخارج في هونغ كونغ وماكاو ومقاطعة تايوان الصينية، استطاع البلد انتاج عدد من التكنولوجيات المتقدمة، ولا سيما الآلات والصناعات الخفيفة والالكترونيات، التي عرضتها الحكومة كأساس للشراكة.

٢٨- وسأل خبير من هولندا عن الدور الذي اضطلع به صينيو الشتات في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين. وأجاب الخبير من الصين بأن الجاليات الصينية العاملة بالخارج أدت دورا مهما للغاية، لأنها أوجدت جسرا يصل بين الثقافة الشرقية والثقافة الغربية، ولأن نسبة ٦٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر أتت من هونغ كونغ وماكاو ومقاطعة تايوان الصينية. وأكد خبير من الولايات المتحدة الأمريكية على أنه، لدى انفتاح الصين على العالم الخارجي، بدأ هذا البلد في استيراد التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة لتحقيق القدرة التنافسية، أي لانتاج سلع عالية الجودة بأسعار منخفضة، بدلا من مواصلة الأخذ بنموذج إحلال الواردات. وأكد الخبير من الصين على أهمية الاستيعاب المحلي للتكنولوجيات الأجنبية قبل بذل أي جهود كبيرة في مجال البحث والتطوير. وقال أحد الخبراء إن حالة الصين ليست حالة تنمية تعطي الأولوية للتصدير، ولكن الأولوية أعطيت، بالأحرى، إلى الانتاج من أجل السوق المحلية الكبيرة، وهي استراتيجيات أصبحت لها، بالتالي، تشعبات تصديرية. والواقع أن الحكومة الصينية منحت الشركات الأجنبية فرص الوصول إلى سوقها الداخلية مقابل استيراد التكنولوجيا. ولكنها أيضا حثت المستثمرين الأجانب على التصدير.

٢٩- وعرض الخبير من نيجيريا الدراسة الإفرادية الخاصة ببلده، التي استندت إلى استقصاء شمل ٥٠ شركة، محلية وأجنبية الملكية ومختلطة. وقد انطوى التدهور الاقتصادي الحاد في نيجيريا في الثمانينات على تدهور شديد في تكوين رأس المال، وفي الواردات من السلع الرأسمالية، وفي الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وأسفرت هذه العوامل كلها عن تدهور شديد في القدرة التنافسية على المستوى الدولي في الصناعات التحويلية.

٣٠- واعتبر برنامج التكيف الهيكلي، الذي استهل في عام ١٩٨٦، العامل الأهم والوحيد في التأثير على تدفقات التكنولوجيا والاستثمار، على حد سواء. وأدى تخفيض سعر العملة إلى هروب رؤوس الأموال ووجود أنشطة للمضاربة، أحبطت الاستثمار الانتاجي. ولذلك، لم تنجح الحوافز الصناعية ومخططات ترويج الصادرات التي نفّذت. وعلى الرغم من أن البلد يمتلك قاعدة واسعة للعمالة وطائفة من المؤسسات المعنية بالتدريب، كانت الروابط مع القطاع الانتاجي ضعيفة وظلت الهياكل الأساسية التكنولوجية غير متطورة بما فيه الكفاية.

٣١- ورداً على سؤال طرحه خبير فيما يتعلق بوجود الروابط، قال الخبير النيجيري إنه توجد آليات فعالة للتعاون الإقليمي أدت إلى الاستغلال التجاري للابتكارات النيجيرية في البلدان المجاورة.

٣٢- وعلّق السيد كاتز قائلا إن نيجيريا تمر، فيما يبدو، بمراحل متعاقبة من اختلال الاقتصاد الكلي والاستقرار والإصلاح الهيكلي وإعادة بناء القدرات التكنولوجية، تشبه المراحل التي مرت بها بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية خلال السبعينات والثمانينات.

٣٣- ولاحظ الخبير من هولندا أنه، في حالة غانا، لم يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في العودة إلا بعد مرور عقد على استهلال برنامج استقرار البلد؛ وتساءل عما إذا كانت الحالة النيجيرية تنطوي على أوجه تماثل. وأجاب الخبير من نيجيريا قائلا إن الاقتصاد، على الرغم من التغييرات السياسية الجارية، آخذا في النمو حاليا وأن المشاكل الأخرى الجاري مناقشتها ذات طابع مؤقت.

٣٤- وأشار الخبير من سويسرا، في معرض تقديمه لتقرير عن سياسات بلده في مجال التكنولوجيا، إلى جانبين أساسيين هما: '١' الإطار الاقتصادي والقانوني العام؛ '٢' وبعض التدابير التشجيعية التي اتخذتها الدولة لنشر التكنولوجيا. وكان وضع شروط أساسية مؤاتية لتنمية أنشطة الشركات هي، بصفة خاصة، الوسيلة التي شجعت بها الحكومة السويسرية الابتكارات. وشملت هذه الشروط الأساسية عديدا منها أولتها السلطات السويسرية أهمية خاصة، وهي: '١' سياسة اقتصادية خارجية متحررة؛ '٢' وسياسة متحررة تجاه العمالة؛ '٣' وسياسة لتحقيق الكفاءة في المنافسة؛ '٤' وسياسة مالية معتدلة؛ '٥' وإطار جيد التنظيم لحقوق الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، فإن سياسات التكنولوجيا ليست مجالا قائما بذاته وإنما هي عنصر من عناصر السياسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يتمثل دور الدولة في تشجيع التقدم التقني مع الامتناع عن التدخل، لأن ثمة اعتقادا بأن الحوافز التي ينطوي عليها الاقتصاد السوقي هي أحسن تشجيعا للابتكارات من أي تدبير تشجيعي، مباشر أو غير مباشر، تتخذه الدولة. ومن الدعائم التي تقوم عليها سياسة سويسرا تجاه التكنولوجيا تركيزها على التدريب المتقدم والمتنوع، في جميع المستويات. وتقدم هذا التدريب المؤسسات التعليمية الخاصة، أو اتحادات أصحاب العمل واتحادات الموظفين، أو مؤسسات التدريب الخاصة. وعلاوة على ذلك، يولى اهتمام خاص لتدريب المدربين أنفسهم، بما في ذلك تحسين مستوى مهاراتهم، كجزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية.

٣٥- وتتعلق التدابير التشجيعية التي تتخذها الدولة بنشر التكنولوجيا من خلال إنشاء مراكز الامتياز، التي تفيد بوجه خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتركز سويسرا في سياساتها على الجانبين التاليين: '١' حرية البحوث، مع وضع أولويات محددة بوضوح تام بين مؤسسات البحوث والقطاع الاقتصادي الخاص والدولة، على أساس نهج "تحليل الأنشطة من أسفل لأعلى" لضمان تلبية الاحتياجات التكنولوجية للقطاع الاقتصادي الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ '٢' ونقل المعرفة بين وحدات البحوث والاقتصاد والحكومة.

٣٦- وسأل خبير من النرويج وممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن المفهوم الوارد في الدراسة السويسرية بشأن انتهاج سياسة محايدة في مجال التكنولوجيا، لأن توخي نوع من

الانتقائية في التشجيع قد يكون عمليا في ايجاد إطار للتنمية التكنولوجية وتحقيق القدرة التنافسية. وتساءل الخبير من الأرجنتين عن دور الحكومة في تحديد الاحتياجات التكنولوجية، ولا سيما في مجال الجهود المبذولة للربط بين قطاعي البحوث والانتاج. وردّ الخبير من سويسرا قائلا إنه لئن كان المفروض ألا تقرر الحكومة أولوية البرامج، فإن سياسات التكنولوجيا لا يمكن مع ذلك أن تكون محايدة. وصياغة البرامج والسياسات عملية معقدة تشمل قطاع الانتاج، ومعاهد البحوث، والجامعات والحكومة؛ وينبغي في هذه العملية أن تراعي الاحتياجات الخاصة للاقتصاد والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، فإن دور الحكومة دور حفّاز. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تترك للقطاع الخاص عملية اتخاذ المبادرات لأن أغراض هذه المبادرات عملية وتركيزها موجه نحو المستهلك. وفي سويسرا، تقتصر نسبة مساهمة الحكومة المالية في البحوث، في الوقت الحاضر، على ٢٠ في المائة من إجمالي نفقات البحث والتطوير. وأكد السيد كاتز في هذا السياق على أن سويسرا، وإن كانت تنتهج حاليا سياسة محايدة نسبيا في مجال التكنولوجيا، فهي لم تكن تفعل ذلك دائما في الماضي. واقترح الأخذ بمنظور تاريخي في المناقشة.

٢ - دراسات حالات إفرادية من الفلبين وسري لانكا والسويد

٣٧- قال الخبير من الفلبين، في معرض تقديم الدراسة الإفرادية الخاصة ببلده إن بلده، على الرغم من ضعف أدائه الاقتصادي في السنوات الأخيرة، قد بدأت تظهر عليه منذ مطلع ١٩٩٣ دلالات قوية على التحسن. ويعزز الدلالات عاملان مهمان هما الاستقرار السياسي والاشتراك في منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٣٨- ويجري تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات عديدة، كما يوفّر عدد من الحوافز لاجتذاب هذا الاستثمار ومن هذه الحوافز، على سبيل المثال، قانون البراءات الساري منذ فترة طويلة وقانون البيئة الجديد. وتعطى الأولوية كذلك لبناء القدرة التكنولوجية لمساندة عملية التنمية، من خلال "الخطة الرئيسية للعلم والتكنولوجيا" التي وُضعت بالتشاور مع القطاعين الخاص والعام. وتتضمن هذه الخطة استراتيجية من ثلاث شُعب لتحديث قطاع الانتاج من خلال ما يلي: '١' نقل التكنولوجيا واستغلالها تجاريا؛ '٢' وتحسين قدرات البحث والتنمية؛ '٣' وتطوير الهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا، والموارد من القوى العاملة، والثقافة العلمية.

٣٩- ويتم التنفيذ العملي لهذه الاستراتيجية من خلال "جدول أعمال العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الوطنية - الفلبين عام ٢٠٠٠"، الذي يجمع بين هدف في بناء القدرة التكنولوجية وتحسين الأداء التصديري. وبنوده الرئيسية هي ١٥ قطاعا من القطاعات المتقدمة في مجال التصدير؛ وبحث الاحتياجات المحلية الأساسية؛ وتنمية الصناعات الداعمة (مثل التعبئة والتغليف، والصلب، والكيميائيات)؛ والحاجة إلى تحسين الانتاجية في صناعة جوز الهند، بما في ذلك بحوث تنويع المنتجات. والاستراتيجيات المزمع تنفيذها

لتناول هذه البنود هي: استخدام التكنولوجيات الناشئة؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاص؛ وإنشاء الشبكات على المستويين المحلي والدولي، ولا سيما داخل نطاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومن خلالها؛ وتنمية القوى العاملة؛ واستعراض السياسات التي لا ترتبط مباشرة بالعلم والتكنولوجيا ولكنها تؤثر على هذين المجالين؛ وإدارة التكنولوجيا. أما مصادر تمويل هذا البرنامج فتنتمي، على المستوى الوطني، إلى القطاعين العام والخاص على حد سواء، وعلى المستوى الدولي، المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤٠- وتشمل القضايا ذات الصلة التي يواجهها القطاع الخاص الحاجة إلى تحديث المرافق، ولا سيما في المؤسسات والمصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أصبح من الواضح أنه ينبغي للحكومة أن تقوم، لهذا الغرض، بتيسير سبل حصول الشركات على التمويل، لأن رأس المال الاستثماري في الفلبين غير كاف. وعلاوة على ذلك، تبذل جهود كبيرة كيما يجتذب القطاع الانتاجي العلماء الذين يقومون حاليا في المؤسسات العامة ببحوث تعتبر التوقعات الخاصة باستغلال نتائجها تجاريا ضئيلة. والوسيلة الرئيسية المستخدمة لتحقيق هذا الغرض هي الاتفاقات الاستشارية، التي تمثل من الناحية العملية وسيلة جذابة للعلماء في شكل دخل إضافي.

٤١- وأشار الخبير من سري لانكا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية الخاصة ببلده، إلى الأهمية التي يوليها بلده لتنمية الموارد البشرية، ولا سيما في المستويين الأول والثاني، باعتبارها شرطا أساسيا مسبقا لنجاح بناء القدرة التكنولوجية. وأكد على ما يحدثه تحرير التجارة من تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي ودخل الفرد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. ثم قدم وصفا أكثر تفصيلا لأحدث الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وللإطار التنظيمي الذي يحكم هذا الاستثمار. وقال إنه يجري العمل بعدد من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتركيز على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرة التكنولوجية. بيد أنه أشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز تركيزا شديدا في قطاعات قليلة، مثل الملابس والمنسوجات، وأن بلده مهتم بتنويع تدفقات التكنولوجيا.

٤٢- وأبدى الخبير من السويد ملاحظات موجزة تعلقت بالدراسة الإفرادية الخاصة ببلده التي ركزت على أحد الأمثلة الناجحة على مدن البحوث، هو مدينة "Ideon" للبحوث. واعتبرت هذه المدينة مثالا على مفهوم مدينة التكنولوجيا أبرز أهمية التقارب الجغرافي لمواقع المراكز الخاصة والعامة للبحوث والتنمية، كبديل للتقارب الجغرافي بين الوحدات الصناعية المختلفة. وقد نشأت التجربة السويدية في مجال مدن التكنولوجيا كظاهرة تلقائية ناتجة عن تعايش مناسب بين الشركات والجامعات والبلديات في فترة اتسمت بوفرة التمويل. وتوجد في السويد سبع من مدن التكنولوجيا الناجحة. ويمكنها أن تقبل مشاريع من الخارج ولكنها لا تقدم منحا دراسية. ولا تموّل مباشرة من الحكومة بل من نظام للايجارات أو حيازات الملكية المشتركة، مع مشاركة من القطاع الخاص.

٤٣- وفي المناقشة التي أعقبت عرض الدراسات الإفرادية الخاصة بالفلبين وسري لانكا والسويد، تم التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به مدن العلم والتكنولوجيا. فقد سهلت هذه المدن ابتكار تكنولوجيات جديدة كما ساعدت، من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على التغلب على نقص رأسمال المحلي، وتحسين البحث والتطوير وقاعدة الموارد البشرية، وتوليد فرص العمالة والتصدير، بما في ذلك صادرات القطاعات غير التقليدية. غير أن عددا من الخبراء قالوا إن المحاولات التي بذلت بغرض تطوير مدن التكنولوجيا هذه عن عمد أسفرت عن نتائج مختلطة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على حد سواء، وإن العوامل التي أدت إلى نجاح هذه المدن في السويد والولايات المتحدة غير واضحة. وتجرى بحوث في أنحاء مختلفة من العالم بشأن العوامل الدافعة لمدن التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على الحاجة إلى إقامة ترابط وثيق بين مؤسسات البحث والتطوير وبين الصناعة لتحقيق النجاح في استغلال نتائج البحث والتطوير. ومن الأهمية الخاصة بمكان في هذا السياق، اشتراك الجامعات في البحوث الصناعية، من خلال نظام للحوافز. ويمكن تحقيق هذه الغاية أيضا من خلال تحسين نظام التدريب (زيادة عدد المهندسين)، ونشر شبكات لمؤسسات البحوث على المستويين الوطني والإقليمي، والانتفاع الأمثل من المختبرات، إلخ.

٢ - دراسات حالات إفرادية من هولندا ورومانيا وتركيا وشيلي

٤٤- أكد الخبير من هولندا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: بناء القدرات، وسياسات التكنولوجيا، ونشر التكنولوجيا. وينبغي أن تكون سياسات التكنولوجيا وهياكلها الأساسية موجهة نحو السوق أو قائمة على أساس الطلب كيما تشجع مؤسسات البحث والتطوير على إجراء البحوث بشأن الاحتياجات الفعلية للسوق وللمجتمع، في آن واحد. وينبغي لمؤسسات البحث والتطوير أن تستمد مواردها المالية من السوق أكثر مما تستمدها من الدولة.

٤٥- وفي بيئة تتسم بمحدودية الموارد المالية، مثلما هي الحال في هولندا ناهيك بالبلدان النامية، تعين إعطاء الأولوية إلى نشر التكنولوجيا من خلال شبكة من المراكز تنشأ خصيصا لهذا الغرض. ويمكن لشبكة من هذا القبيل أن تقوم بجمع المعلومات عن البحوث والتكنولوجيات ذات الصلة في الخارج وأن تقدم هذه المعلومات للمشاريع الخاصة، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل بعد آخر مهم من أبعاد سياسات التكنولوجيا في ما تنص عليه من انتقائية أو قدرة على اختيار المجالات ذات الأولوية التي ينبغي للبلد أن يركز فيها موارده المالية والبشرية المتاحة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجالس التكنولوجيا أو الأفرقة التوجيهية التي تضم ممثلين لكل من القطاعين الخاص والعام، والباحثين والعاملين في مجال التوقعات الخاصة بالتكنولوجيا. وقد أتاح أسلوب الانتقائية المشار إليه لهولندا بناء قدرات قوية في مجال التكنولوجيا الحيوية. غير أن اختيار مجال يركز عليه هو، في حد ذاته، مهمة صعبة لأن الأمر يتطلب، أولا، تصميم الوسائل الكفيلة بالعثور على ذلك المجال داخل السوق.

٤٦- وذكر الخبير من رومانيا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، أن النظام القانوني لبلده ينص على حوافز للتصدير ولا يضع أي عقبة على الاطلاق أمام الواردات؛ وبذلك فإنه يشجع نقل التكنولوجيا إلى رومانيا ومنها. وفيما يتعلق بسياسات الاستثمار الأجنبي، ذكر ثلاثة مبادئ أساسية هي: المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وحرية الوصول إلى جميع القطاعات الاقتصادية، وأدنى حد من تدخل الحكومة. وتعتبر مساهمة رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا في انعاش الاقتصاد الروماني في هذه المرحلة الانتقالية أمرا أساسيا، ولا سيما في قطاعات مثل تجهيز الأغذية، والطاقة، والنقل، والاتصالات، والسلع الاستهلاكية، والسياحة. ويوفر قانون الاستثمار الأجنبي، الصادر في نيسان/ابريل ١٩٩١، ضمانات وحوافز للمستثمرين الأجانب.

٤٧- ويتسم الاستثمار الأجنبي في رومانيا بخصائص عديدة هي: يستثمر المستثمرون الأجانب رؤوس أموالهم، العينية والنقدية على السواء في مشاريع مشتركة مع الشركات الرومانية؛ إن عدد هذه الشركات ضخم، إذ يتجاوز ٠٠٠ ٢٠ شركة، ولكن مبلغ رأس المال المستثمر كان ضئيلا إلى حد ما وشديد الاستقطاب، حيث أن هناك نسبة ٠,٣ في المائة من العدد الإجمالي للشركات تستأثر بنسبة ٦٨ في المائة من رأس المال المستثمر؛ وأعلنت كل الشركات تقريبا أنها مشتركة في عدة مجالات من مجالات النشاط لاغتنام أي فرصة تتيحها السوق، بما في ذلك مجالات التجارة والنقل والسياحة والأغذية والزراعة. ومن الناحية الجغرافية، يذكر أن نسبة ٨٦ في المائة من رأس المال الأجنبي مأتاها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأنه، داخل هذه المجموعة، تستأثر البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٤ في المائة من إجمالي رأس المال المستثمر.

٤٨- واستفادت جميع الفروع الصناعية تقريبا من الواردات من السلع الرأسمالية كوسيلة لاحتياز التكنولوجيا. ونفذت أنشطة البحث والتطوير المحلية، أساسا في معاهد البحوث التي نظمّت بوصفها شركات تجارية، أو إدارات مستقلة، أو دوائر داخل الإدارات المستقلة، أو مؤسسات عامة. وتعمل السلطات على وضع نظام مؤسسي جديد يضمن تطبيق نتائج البحوث على الاقتصاد من خلال الحوافز القانونية والاقتصادية.

٤٩- وذكر الخبير من تركيا، في العرض الذي قدمه، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أكثر من ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ وأن نصيب القطاع الصناعي قد ارتفع بنسبة ٩ في المائة. وحصلت أغلبية الشركات الكبرى في الصناعة التحويلية على تكنولوجيتها من مصادر محلية، بما في ذلك أفراد الملاك والجهات المنتجة للآلات والشركات الأخرى، ومن خلال اتفاقات منح التراخيص. وشملت المصادر الأخرى لاحتياز التكنولوجيا استقصاء ما يكتب في الموضوع والمساعدة المقدمة من الشركاء الأجانب والشركات الاستشارية. واستخدم أيضا أسلوب التعلم من خلال التصدير والمحاكاة والنسخ واستقصاء ما يكتب في الموضوع والتبادل العلمي والاشتراك في المعارض. وفي المرحلة الأولية لاحتياز التكنولوجيا في الصناعات التحويلية الكبرى، اضطلعت الشركات الأجنبية بدور أصغر؛ ولوحظ أن الشركات اعتمدت

أساسا على مبادراتها الذاتية في اختيار التكنولوجيا وتطبيقها، مستفيدة من مصادر التكنولوجيا القائمة على الأسواق وغير القائمة على الأسواق، على حد سواء. وقد قطعت الشركات التركية شوطا بعيدا في مجال نقل التكنولوجيا من خلال مانحي التراخيص إليها ومن خلال شركائها الأجانب.

٥٠- وقد تجمع لدى الشركات الكبرى في تركيا قدر كبير من الخبرة في مجال اختيار التكنولوجيا. وبيّنت أغلبية الشركات الكبرى التي أجابت على استبيان في إطار إحدى الدراسات أنها عملت في مجال تصميم الآلات والمعدات. ولم تكن أكثرية جهود التصميم هذه موجهة نحو نماذج جديدة بل نحو تحسين العينات الأجنبية. وقد ساهمت كثيرا هذه الأنواع من أنشطة التصميم، في تعلم التكنولوجيا. ولوحظ وجود أنشطة التصميم المحلية والانتاج المحلي في الحالات التي كانت التكنولوجيا فيها نمطية وبسيطة نسبيا، أكثر مما لوحظ في حالات أخرى. وقد تم تحقيق القدرة التكنولوجية الحالية عبر مراحل مختلفة: ففي حين أنه حدث في الخمسينات تحول من صناعات القطن والسكر والأسمنت إلى صناعات تحويلية أخرى، فقد تغير الاتجاه في السبعينات فأصبح يسير نحو تشجيع الأنشطة الموجهة إلى التصدير والتي تتطلب تعزيز البحث والتطوير ووجود قوى عاملة ذات مهارات ممتازة.

٥١- واستعرض الخبير من شيلي بايجاز، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، سياق الاقتصاد الكلي الذي تصمم فيه وتنفّذ سياسات الابتكار التكنولوجي. فعلى مدى السنوات السبع الماضية، وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦ في المائة سنويا. وعلى الرغم من تناقص حجم الصادرات التقليدية، فإن قطاع التصدير كان أكثر القطاعات دينامية، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٢، وهي أدنى نسبة تسجل في ٢٠ عاما. وتهدف سياسات الابتكار التكنولوجي في شيلي إلى زيادة قدرة البلد التنافسية من خلال تعزيز القدرة على التجديد التكنولوجي لدى لقطاعات الانتاجية. وقد ترجم ذلك إلى برنامج لتحديث المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واتخذت مجموعة من التدابير التي تهدف،ضمن جملة أمور، إلى تسهيل حصول المشاريع على المساعدة التقنية ووصولها إلى الأسواق المالية؛ كما أنشئت آليات تمولية محددة.

٥٢- وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، فُتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما تهيأت بيئة مستقرة. واتخذت تدابير قانونية ومؤسسية لضمان حقوق الملكية الفكرية وحماية البراءات وتحسين النوعية. ورغم أن الانجازات كانت مدعاة للاعجاب، فإن التحديات أكبر بكثير؛ فقد ازدادت المنافسة وظهرت عوامل تنافسية جديدة، مثل الانتاجية والجودة. وفي هذا السياق، تتسم تنمية وتدريب الموارد البشرية والابتكار التكنولوجي بأهمية حاسمة في تحقيق المزايا التنافسية المستديمة.

٥٣- وأكد خبير من الولايات المتحدة الأمريكية، في معرض الإشارة إلى الدراسة الإفرادية المتعلقة بشيلي، على أن أهم درس يستخلص منها هو أنه لا ينبغي تحقيق القدرة التنافسية على الصعيد الوطني فحسب وإنما ينبغي تحقيقها أيضا على الصعيد الدولي؛ وإذا انخفضت الميزة النسبية لأحد القطاعات،

توجب ايجاد مواضع ملائمة أخرى في السوق. من ذلك، على سبيل المثال، أن شيلي تصدّر الفواكه والخضروات إلى الولايات المتحدة خلال فصل الشتاء. كذلك تفعل كينيا؛ ويمكن لبلدان أخرى أن تتبع نفس المسار. وأكد خبير من المملكة المتحدة أيضا على أنه ما من بلد في العالم يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا، ومن ثم ينبغي بذل الجهود لتفادي الازدواجية في أنشطة البحث والتطوير. وقد أوضحت إحدى الدراسات أنه توجد في أوروبا ازدواج في ٣٠ في المائة من أنشطة البحث والتطوير. وأضاف خبير من الولايات المتحدة الأمريكية قائلا إن دور الحكومة في نقل التكنولوجيا هو أن تمهد السبيل للاستثمار الأجنبي والتعاون بين مؤسسات البحث والتطوير والشركات الخاصة.

٥٤- وأبرز الخبير من ألمانيا الحاجة إلى العمل على تكييف التكنولوجيا مع الظروف المحلية. وتم التأكيد على أنه ينبغي للبلدان النامية أن تهيئ التسهيلات خصيصا لهذا الغرض. واقترح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تشترك مؤسسات البحث والتطوير اشتراكا فعالا في عملية التكييف وذلك، مثلا، من خلال تدريب المهندسين والعلماء في الخارج.

٥٥- وذكر الخبير من سويسرا، من القطاع الخاص، أنه لا يمكن أن تقتصر "التكنولوجيا" على البحث والتطوير فحسب، ذلك أنه توجد في كثير من الأحيان عناصر مستترة لها دخل في عملية نقل التكنولوجيا. ولا تتعلق هذه العناصر بالتدفقات من الموردين إلى المتلقين ولكنها تشكل جزءا من عملية الإخصاب المتبادل بين الأطراف.

٤ - دراسات حالات إفرادية من الأرجنتين وبوليفيا وفنزويلا والبرازيل وجمهورية كوريا

٥٦- تحدث الخبير من الأرجنتين، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، عن مشكلة توافر المؤشرات الجيدة لقياس مستوى الابتكار التكنولوجي، واقترح أن يواصل الأونكتاد بحوثه المتعلقة بهذه المسألة. واختار من بين هذه المؤشرات، بصفة خاصة، المؤشرات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وهي شرط أساسي مسبق للتطوير التكنولوجي والقدرة التنافسية. ويتسم قياس الجهود في مجال البحث والتطوير بأهمية خاصة في هذا السياق.

٥٧- وفي الوقت الحاضر، لا تستثمر الأرجنتين إلا حوالي ٠,٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل بكثير عن هدف فيينا. ويشكل هيكل هذا الإنفاق الذي لا يخصص إلا نحو ٦ في المائة للإنفاق على التطوير والباقي للبحوث الأساسية، عقبة أمام عملية الابتكار التكنولوجي. وثمة وجه آخر من أوجه القصور هو انخفاض مستوى مشاركة القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير (حوالي ٥ في المائة). بيد أن الابتكار التكنولوجي ليس فقط مسألة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ولكنه أيضا

مسألة الاستخدام الكفء لهذه الموارد وزيادة فعالية مشاركة المشاريع الخاصة في تمويل هذه الأنشطة وتنفيذها.

٥٨- وفيما يتعلق بالتغييرات التي تؤثر على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، أشار إلى أن بعض الشركات تنحو إلى تقييد بيع التكنولوجيا الأساسية كيلا يكون هناك منافسون محتملون جدد في سوق أصبحت عالمية الطابع وذكر أن ضرورة إيلاء اهتمام خاص لحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالابتكارات "الصغرى" (النماذج النفعية)، وحقوق المبتكرين والدراية العملية. وعرض النتائج التي توصلت إليها دراسات إفرادية بشأن شركتين أرجنتينيتين مبتكرتين استطاعتا تطوير التكنولوجيا وتحسين قدرتهما التنافسية على الرغم من الأداء المتواضع للبلد، قياسا بالمؤشرات التقليدية للعلم والتكنولوجيا. وخلص إلى أن على القطاع الخاص أن يؤدي دورا متزايد الأهمية في توسيع نطاق النظام التكنولوجي في الأرجنتين وتنويعه.

٥٩- وأكد الخبير من بوليفيا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببوليفيا، على أن حكومة بلده أخذت، في عام ١٩٨٥، بسياسات اقتصادية جديدة تضمنت تدابير ضريبية ونقدية لتخفيض الديون الأجنبية وتحرير التجارة والأسواق الرأسمالية وخصخصة الشركات الحكومية. وتتعلق المشاكل الحالية التي تحتاج إلى حلول بنوع الحوافز المطلوبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والآليات الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية والتدابير التي يمكن أن تساعد في صياغة سياسة تعليمية قادرة على تعزيز بناء القدرة التكنولوجية. وفي حين يتمثل دور الدولة في كونها أداة لتحسين القدرات الأكاديمية والنهوض بالتكامل الإقليمي، فإن دور القطاع الخاص، مدعما من الحكومة يتمثل في إقامة الروابط مع المؤسسات العلمية لإجراء البحوث المشتركة.

٦٠- وأشار الخبير من فنزويلا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، إلى أهمية عدم الاستقرار السياسي بوصفه عاملا يعيق الاستقرار الاقتصادي في بلده. ويحتاج بلده، بالنظر إلى ما شهده من تدهور اقتصادي، إلى نص أساسي يتضمن مبادئ توجيهية واقعية للسياسات. ولاقتصاد فنزويلا، الذي يعتبر النفط هو القوة المحركة له، تاريخ طويل في مجال الاستثمار الأجنبي الذي أخذ يعم في الوقت الحاضر قطاعات أخرى مثل قطاع الاتصالات اللاسلكية. وقد أدى تأميم صناعة النفط، الذي بدأ في عام ١٩٨٠، إلى نقل التكنولوجيا بشكل ضخم. واليوم، تتم نسبة ٧٠ في المائة من عمليات التكرير خارج البلد، وبدرجة عالية من خلال المشاريع المشتركة. وعلى الرغم من وجود مؤسسات للبحث والتطوير، وخاصة في قطاع النفط، لا تقدم الشركات إلا قدرا ضئيلا من الابتكار التكنولوجي. ويُنظر إلى إلغاء الحواجز التجارية وتحرير السوق على أنهما من العوامل التي تزيد توقعات التبادل التكنولوجي وتكوين التحالفات الاستراتيجية.

٦١- وأشار الخبير من البرازيل، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، إلى الدور الذي تؤديه شتى الجهات في مجال البحث والتطوير. فالحكومة الاتحادية تغطي الجزء الأكبر من جميع النفقات في هذا المجال، في حين تتحمل الحكومات المحلية ٢٥ في المائة، وتغطي الشركات الحكومية، ولا سيما الشركات الكبرى مثل شركة "بتروبراز"، نسبة ١٢ في المائة؛ ولا يتحمل القطاع الخاص إلا نسبة ٦ في المائة. وكانت السياسة الحكومية موجهة أساسا إلى الابتكار والتكنولوجيات والعمليات الجديدة في القطاعات التقليدية والجديدة على حد سواء. وتضمنت أهداف السياسات التكنولوجية الوطنية زيادة الانتاجية وتحسين الجودة، وهما عاملان ينظر إلى كليهما باعتبارهما أساس القدرة التنافسية. وترغب البرازيل في أجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في شكل التكنولوجيا. ولهذا الغرض، اتخذت في السنوات الأخيرة تدابير لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، شملت تسهيل إجراءات التسجيل، وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية. وتعتبر تجربة البرازيل ممثلة لتجربة بلدان نامية أخرى ذات خصائص اقتصادية مماثلة، ولا سيما فيما يتعلق بدور الدولة في تحسين الهيكل القانوني وفي توليد "الآثار الخارجية" (تطوير الهياكل الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، والقدرات العلمية والتكنولوجية) لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٢- واستعرض الخبير من جمهورية كوريا، في معرض تقديمه للدراسة الافرادية المتعلقة ببلده، الاستراتيجية الانمائية الوطنية لبلده منذ مطلع الستينات، وهي استراتيجية اتسمت بالاعتماد الشديد على الواردات من السلع الرأسمالية وبسياسة تقييدية للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أثبت هذا النهج فعاليته في الحفاظ على استقلال البلد من هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وعلى القاعدة المكونة من الشركات الوطنية الملكية.

٦٣- ويعزى نجاح بلده في احتياز التكنولوجيا وتطويرها الى عاملين هما: '١' امكانات المبادرة والقوى العاملة المدربة تدريبا عاليا نتيجة الاستثمار الضخم في تنمية الموارد البشرية؛ '٢' والسياسة الموجهة نحو التصدير التي أحدثت ضغوطا على الشركات كيما تحتاز التكنولوجيا الأجنبية وتستخدمها بكفاءة لتتمكن من التنافس في السوق العالمية. وفي الوقت نفسه، ومن خلال المساعدة التقنية التي قدمها المشترون الأجانب، استوفت المنتجات المصدرة المعايير التقنية المطلوبة في البلدان المتلقية.

٦٤- ومنذ أوائل الثمانينات، والحكومة تشجع نقل التكنولوجيا المتقدمة من خلال انتهاج سياسة متحررة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر والتدابير الحافزة الأخرى.

٦٥- واقترح خبير أن يتم أيضا، في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر وجوب النظر في جوانب أخرى من دور الحكومة. وأشار على وجه التحديد الى المشاريع المشتركة حينما اضطرت الشركات الى أن تتوصل أولا الى اتفاق لمنح الترخيص مع مورّد التكنولوجيا، لأن الشريك الأجنبي لم يكن يورّد التكنولوجيا في جميع الحالات. وتعلقت قضية أخرى بحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في

البلدان النامية، على التكنولوجيا. وطلب الى الفريق العامل المخصص اصدار توصيات بشأن الاجراءات الممكن اتخاذها للتخفيف من حدة المشكلة وذلك، على سبيل المثال، من خلال بناء القدرات الذاتية لهذه الشركات في مجال البحث والتطوير.

٦٦- وأكد الخبير من جمهورية كوريا على الدور الهام الذي تضطلع به الحكومة في اعطاء التوجيهات في مجال تطوير التكنولوجيا. وفيما يتعلق بهذه المسألة أكد خبير آخر أن الشركات في بلده تنشئ اتحادات شركات (كونسورتيوم) بغية حل المشاكل القانونية ذات الصلة بالتكنولوجيا.

٦٧- وأثناء تلخيصه الأحداث البارزة الرئيسية من "قصة نجاح" جمهورية كوريا، طالب الخبير من نيجيريا بأن يناقش باستفاضة السؤالان التاليان: (أ) ما هي العوامل التي أدت الى نجاح سياسة جمهورية كوريا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر بينما فشلت الجهود المماثلة المبذولة في بلدان أخرى؛ و(ب) ما هي أسباب الاستخدام الكفء للعلماء في استيعاب التكنولوجيا واعتمادها؟

٦٨- وفي المناقشة، لاحظ الخبير من فنزويلا أن الحالة الاقتصادية الراهنة في بلدان نامية عديدة تتسم بتزايد المديونية والاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتدهور مستويات المعيشة والدخل وتردي البيئة وعدم الاستقرار السياسي والانقسام في النشاط الانمائي بين الدولة والقطاع الخاص. ويؤدي كل ذلك الى اعاقة عملية بناء القدرة التكنولوجية في البلدان النامية من خلال الجهود الوطنية، وبذلك يزداد باطراد اعتماد البلدان على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدرا هاما لنقل التكنولوجيا. ونظرا لركود عملية بناء القدرة التكنولوجية المحلية، من الضروري أن تضع البلدان النامية سياسة تكنولوجية سليمة تقوم على أساس نهج واقعي وتأخذ السياق العلمي والاجتماعي في الاعتبار ومن المهم إدراج القطاع التعليمي (الجامعات ومعاهد التكنولوجيا) في عملية نقل التكنولوجيا بغية التشجيع على إنشاء مراكز للابتكار التكنولوجي في الجامعات وعلى تطوير هذه المراكز.

٦٩- وأكد خبراء آخرون على دور تحرير الاقتصاد وعمليات الخصخصة بوصفهما عاملين ايجابيين يعززان بناء القدرة التكنولوجية. وأشاروا أيضا الى الأدوار المختلفة التي يمكن أن يؤديها كل من الحكومة وقطاع المؤسسات في تلك العمليات وفي ذلك الصدد. وينبغي أن تكون الحكومة أكثر نشاطا في بناء القدرة التكنولوجية، في حين أن قطاع الشركات يمكن أن يزيد مشاركته في نقل التكنولوجيا. وأبرز خبراء آخرون امكانات التعاون الاقليمي في تعزيز التحول التكنولوجي للبلدان المشاركة، ولا سيما أقل البلدان نموا.

٧٠- وقال الخبير من جمهورية كوريا، في رده على الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالعرض الذي قدمه، إن تحرير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من بلد الى آخر، وإن نجاح هذه السياسة يعتمد أيضا على توافر رؤوس الأموال على الصعيد العالمي، وكذلك على توافر القدرات المحلية. وردا على

سؤال طرحه الخبير من هولندا ويتعلق بدور الحكومة في تشجيع البحث والتطوير، قال إن التعاون بين القطاع الانتاجي والمؤسسات العامة للبحث والتطوير كان بطيئا بوجه عام على الرغم من أن الصناعة عمدت في السنوات الأخيرة الى انشاء جامعات خاصة بها. وأشار أيضا الى أنه لا توجد بعد في جمهورية كوريا برامج مصممة لزيادة التعاون بين الصناعة ومؤسسات البحث، على غرار البرامج المنفذة في الاتحاد الأوروبي.

٥ - المناقشة العامة

٧١- لاحظ البروفيسور وانغوي أن الدراسات الافرادية أظهرت اختلاف معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف موضع الدراسة. ففي حين أن رومانيا، على سبيل المثال، تمنح معاملة مواتية للاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي، دأبت حكومة جمهورية كوريا على توفير الدعم القوي للصناعة المحلية. وثانيا، لم تلق امكانيات تقديم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدعم لبناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية الاهتمام الكافي في المناقشات. وثالثا، لاحظ المشاكل الخاصة بالعديد من البلدان الافريقية التي لم تتمكن من اجتذاب التزامات بالاستثمار الأطول أجلا. وأثار السؤال المتعلق بمعرفة كيفية اجتذاب هذه الاستثمارات والدور الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في هذا الصدد.

جيم - حلقة العمل بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا

٧٢- قال الخبير من النرويج، في معرض تقديمه لتقرير حلقة العمل بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا، التي نظمتها أمانة الأونكتاد بالاشتراك مع حكومة النرويج، في أوسلو في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، إن الغرض من حلقة العمل هذه هو تحديد بعض من المبادئ التوجيهية العملية والتوصيات الخاصة بالسياسات بشأن كيفية تحقيق الغايات الواردة في الفصل الخاص بالتكنولوجيا في جدول أعمال القرن ٢١. وقد نوقشت القضايا المختلفة في اطار العناوين العامة التالية: نظرة عامة على مسائل التكنولوجيا المتعلقة بالبيئة، والمسائل المتعلقة بجانب العرض، والمسائل المتعلقة بجانب الطلب، والمبادرات الجديدة الممكنة، والتوصيات والملخص.

٧٣- وأكد أنه لم تبذل أي محاولة للتوصل الى تعريف للتكنولوجيات السليمة بيئيا، لأن من المتعذر للغاية التمييز بشكل واضح بين التكنولوجيات البيئية والتكنولوجيات الأخرى. فجميع التكنولوجيات تقريبا تؤثر بشكل أو بآخر على البيئة؛ وتعني التنمية المستدامة تقييما ناجحا للتأثيرات البيئية في مرحلة التخطيط الأولية. وتم التأكيد على دور القطاع الخاص في توليد ونقل التكنولوجيات فيما يتعلق بتوريد التكنولوجيات السليمة بيئيا. وفيما يتعلق بجانب الطلب، جرى التسليم بوجه عام بأن القدرة المحلية على اختيار التكنولوجيا وتكييفها واستخدامها وتطويرها هي شرط مسبق للاستخدام الناجح للتكنولوجيا المستوردة لتعزيز التنمية المستدامة. كما تم التأكيد على أن بناء القدرات في مجال التكنولوجيات

السليمة بيئيا لا يختلف بالضرورة عن بناء القدرات في مجال التكنولوجيا بوجه عام، كما أن العلاقة ليست مختلفة بين التقدم التكنولوجي والقدرة التنافسية.

٧٤- وتضمنت استنتاجات حلقة العمل طائفة واسعة من الاقتراحات. واسترعى الاهتمام الى عدد من المبادرات والعناصر ذات الأولوية التي اعتمدت بالفعل ويجري تنفيذها، على أساس تجريبي أحيانا.

٧٥- وفي المناقشة التي أعقبت العرض، أبرز خبير من الولايات المتحدة الأمريكية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا. وردا على سؤال طرحه الخبير من الأرجنتين بشأن تأثير برامج التكيف الهيكلي على نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية، قال الخبير من النرويج إن تدخل الحكومة في شكل اطار تنظيمي وحفاز يؤدي دورا مهما للغاية في نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا. ومن ثم، يمكن لبرامج التكيف الهيكلي، التي تهدف الى الغاء الضوابط التنظيمية والحد من اشتراك الحكومة، أن تؤثر على الآليات المتاحة للحكومة لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٧٦- ولاحظ الخبير من هولندا أنه حتى اذا كانت آليات السوق غير مواتية حتى الآن لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا، فالطلب على المنتجات غير الضارة بالبيئة أو المنتجات المصنعة بطريقة مستدامة آخذ في الازدياد في البلدان المتقدمة. وكرر الخبير من جمهورية تنزانيا المتحدة التأكيد على أن بناء القدرات في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا لا يختلف بالضرورة عن التكنولوجيا بوجه عام، وأبرز دور التعليم والتدريب. وأشار أيضا الى الحاجة الى وجود آليات خاصة لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا على نطاق أوسع في البلدان النامية.

٧٧- وقدم ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصفا لعدد من برامج المعلومات والمساعدة التقنية التي تضطلع بها منظمته في مجال الوقاية من التلوث وانتاج التكنولوجيات السليمة.

دال - وثائق من الأمانة

٧٨- ناقش الفريق العامل التقارير المقدمة من الأمانة، وهي: "استعراض الأعمال القائمة في منظومة الأمم المتحدة ولدى نخبة من المنظمات والتي تتناول قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار" (TD/B/WG.5/6) و"تعزيز الدينامية التكنولوجية: تطور بناء القدرة التكنولوجية والقدرة التنافسية" (TD/B/WG.5/7)، وكذلك المواد المرجعية الببليوغرافية المقدمة.

٧٩- وفيما أثنى الخبير من الولايات المتحدة الأمريكية، على جودة التقارير، طلب تغيير صيغ محددة في عدد من الفقرات لتحسين مضمونها.

٨٠- وأشار الخبير من الأرجنتين الى المجالات التي تحتاج لمزيد من البحوث والتي حددت في الورقة المقدمة من الأمانة (TD/B/WG.5/7). ورأى أن ثمة حاجة الى بحوث اضافية بشأن الروابط بين نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وفي هذا السياق، ينبغي تركيز الاهتمام على القنوات الناشئة التي يجري نقل التكنولوجيا من خلالها مثل منح التراخيص، والمشاريع المشتركة، وما الى ذلك. وقال أيضا إن استعراض عمل المنظمات ينبغي أن يكون أوسع نطاقا، فيما يتصل بعمل الأونكتاد.

٨١- وطالب الخبير من سويسرا باجراء تحليل متعمق لتقديم فكرة أفضل عن أوجه التداخل الممكنة في عمل المنظمات المختلفة.

٨٢- وعلق ممثلون من منظمات دولية متعددة على الوثائق وتناولوا بمزيد من التفصيل أنشطة منظماتهم. وأكد ممثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس على أهمية دور توحيد المقاييس في نقل التكنولوجيا والحاجة الى بناء قدرات ملائمة لهذا الغرض في البلدان النامية. وأشار ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى تجارب منظمته وأنشطتها. وركز بوجه خاص على الحاجة الى تحديد شركاء أجانب للاستثمار في البلدان النامية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وأحكام اعلان ياوندي بشأن تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا. وأشار ممثل مركز المؤسسات العامة الى الدور الذي تضطلع به، تقليديا، هذه المؤسسات فيما يتعلق بالتكنولوجيا والاستثمارات الصناعية. وقال إن عملية الخصخصة الجارية في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية تغفل، في كثير من الأحيان، القدرات الموجودة في مجال البحث والتطوير لدى المؤسسات العامة، وتعتبرها عناصر غير منتجة. وحث الأونكتاد على التركيز على ايجاد سبل تكفل اعتماد هذه العملية على التكنولوجيات والقدرات الموجودة، وتصميم عمليات شراكة استراتيجية فيما بين المؤسسات كبديل للحيازة الأجنبية المباشرة. وعرض ممثل اليونسكو المساهمة في عمل الفريق والأمانة بخبرة منظمته في مجال سياسات الابتكار الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وبعدد من الأنشطة الأخرى، من المنشورات الى برامج التدريب. وقدم ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ معلومات عن مشروع برنامج عمل اللجنة بشأن التعاون الاقليمي في مجال بناء القدرات التكنولوجية المحلية من أجل الاستثمار المرتبط بنقل التكنولوجيا الذي يتضمن تعزيز تدفقات التكنولوجيا على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي، وتعزيز نقل التكنولوجيا من البلدان الأكثر تقدما الى البلدان الأقل تقدما، وتهيئة بيئات اقتصادية وطنية مواتية لاحتياز التكنولوجيا وللتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ. وقال إنه خلال تنفيذ برنامج العمل المشار اليه، سيتطلب الأمر تعاونا مع المنظمات الاقليمية والدولية.

المرفق الثاني

المناقشات غير الرسمية التي جرت في الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا
(٢١ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤)

تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد

ألف - الخطاب الرئيسي، والضيوف المتحدثون، ومناقشة فريق الخبراء

١ - الخطاب الرئيسي

١- افتتحت المناقشات غير الرسمية للفريق العامل المخصص بخطاب رئيسي القاه السيد هاري شانكر سينغانيا، رئيس غرفة التجارة الدولية، حول الوسائل والسبل الكفيلة بايجاد بيئة تفضي الى الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا في البلدان النامية. وقال إنه حدث خلال العقود الثلاثة الماضية تغير لافت للنظر في موقف البلدان المتقدمة والنامية على السواء فيما يتعلق بتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والأهمية المحتملة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التنمية.

٢- وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تقدم بخطى سريعة خلال العقدين الماضيين ولقي ترحيبا متزايدا، فإن التصورات المتعلقة بنقل التكنولوجيا المقترن بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت أكثر مدعاة للجدل بسبب الآثار العكسية المرتبطة بالإزاحة، أو البطالة التكنولوجية، وبتردي البيئة. وقد تلازم ذلك مع توسيع مفهوم التكنولوجيا ليشمل ادارة التكنولوجيا. وحدث قدر كبير من التغيير في التسعينات نظرا الى سعي كل من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي تنظر اليه على أنه افضل من الاقتراض التجاري). غير أنه لا بد للشركات عبر الوطنية، بوصفها المصدر الرئيسي لرأس المال والتكنولوجيا الأجنبيين، من الاضطلاع بالتزامات معينة تجاه البلدان المضيفة والتقيد بالقواعد والقوانين المحلية. وفي هذا السياق، كانت " المبادئ التوجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر"، التي أصدرها البنك الدولي، أداة مفيدة في ايجاز معايير المعاملة العادلة والمنصفة الواجب توفيرها لجميع المستثمرين بصرف النظر عن المنشأ الوطني. وبالمثل، أنشأت غرفة التجارة الدولية مجلس الصناعة العالمي لشؤون البيئة، ليكون بمثابة محفل دولي لوضع المعايير البيئية والعمل من أجل التنمية القابلة للإدامة يمكن للشركات عبر الوطنية الرئيسية أن تعمل فيه مع الحكومات والمنظمات من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٣- وتنجم أكثر أنواع نقل التكنولوجيا فاعلية عن جهود مشتركة تبذلها الشركات عبر الوطنية والحكومات المضيفة. وتساعد هذه الشراكات على ايجاد الظروف اللازمة لتعزيز التكنولوجيات الجديدة

ونشرها. ويتحقق ذلك من خلال تشجيع عمليات السوق تشجيعا نشيطا، وتوجيه الادخارات المحلية نحو بناء القدرات البشرية، وتعزيز الهياكل الأساسية ومنها شبكات القدرة الكهربائية، والطرق، والموانئ، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن خلال ضمان توزيع ثمار التقدم توزيعا عادلا فيما بين السكان. أما بشأن مسألة الإزاحة الناجمة عن التغير التكنولوجي، فإن الحقيقة القائمة هي أن التكنولوجيا عامل حيوي في النمو الاقتصادي المستديم، وإن كانت هذه العملية تنطوي على تكاليف تكييف. ومن أجل التقليل من الآثار السلبية للتغير التكنولوجي السريع، تعتبر شبكات الأمان هامة الا أن زيادة الاستثمار في التعليم وفي التدريب مدى الحياة - في البلدان المتقدمة والنامية على السواء - تعتبر أمرا أساسيا.

٤- توفر حالة بعض بلدان شرق آسيا التي حققت درجة كبيرة من النجاح أمثلة لافتة للنظر للعوامل الرئيسية التي شجعت الشركات الأجنبية على زيادة تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية. فقد نجحت هذه الاقتصادات في الجمع بين سياسات تعزيز القاعدة الاقتصادية المحلية والدراية الأجنبية، الأمر الذي مكنها من التحول من سياسة الاستعاضة عن الاستيراد التي اتبعتها في الأصل الى التوجه بصورة دينامية نحو التصدير. وقد احتاز "النمور"، ومنهم اليابان وجمهورية كوريا، تكنولوجيا متقدمة من خلال الترخيص، وتم استيعاب هذه التكنولوجيا وتحسينها عن طريق الابتكار، في حين أن سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية "والأشبال" طورت قدراتها التكنولوجية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي.

٥- ومن بين العوامل الرئيسية التي شجعت الشركات الأجنبية على زيادة تدفق الاستثمار والتكنولوجيا الى البلدان المضيفة، كانت بعض الظروف المحلية حاسمة. وقد شملت: الاستقرار السياسي، ووجود بيئة اقتصاد كلي سليمة، ودخول رأس المال وخروجه على نحو يمكن التنبؤ به، ووجود تشريع يتعلق بالأجور ومهارات العمال والعمل بوجه عام، وحجم وامكانات السوق المحلية، فضلا عن امكانيات التصدير، والهياكل الأساسية للانتاج والتوزيع والتصدير، وقبل كل شيء الالتزام بتحقيق النمو.

٢ - المتحدثون الضيوف

٦- بعد الخطاب الرئيسي، قام خمسة من المتحدثين الضيوف الذين يمثلون قطاع المؤسسات بتقديم عروض. وهؤلاء المتحدثون الضيوف هم:

- السيد امرسون كاباز، Pensamento Nacional das Bases Empresariais، سان باولو، البرازيل
- السيد سترايف ماسيسييوا، Retrofit، هراري، زمبابوي
- السيد هيرمان مونتينغرو، غرفة التجارة والصناعة، مانيلا، الفلبين

- السيد جون مورتون، British Technology Group، لندن، المملكة المتحدة

- السيد روجر شورت، رابطة المؤسسات الصغيرة والتنمية الاقتصادية المحلية، بولونيا، ايطاليا.

٧- وناقش المتحدثون الضيوف تجارب وتصورات قطاع المؤسسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة التكنولوجية.

٨- فأوجز السيد امرسون كاباز أثر التشامل على قطاع المؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن التغيرات في هيكل وأسلوب ادارة المؤسسات أدت الى التحول من النماذج الرأسية والهرمية نحو نظم ادارة وعلاقات شبكية ذات طابع أفقي أكبر يتمشى مع نظم الانتاج الجديدة المهيمنة. وهذا التغير في أسلوب الادارة نجم جزئيا عن تزايد الاعتماد على التعاقد من الباطن على طول سلسلة القيمة المضافة، على غرار الأسلوب المطبق في اليابان. ويؤدي التعاقد من الباطن اليوم دورا أكثر أهمية كقناة حاسمة لنقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، حدث تخلف في حل مشكلة البطالة بسبب سرعة ادخال وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، وما زالت هذه المشكلة تشكل قضية حرجة في معظم البلدان النامية. والظروف المسبقة المحلية اللازمة لنجاح الاستثمار الأجنبي، والتي أوجزها السيد سينغانيا، لم تقم بعد ولا تزال هناك حاجة الى ايجادها. وينبغي التشديد على الاستثمار في التعليم والتدريب بالنظر الى أهميته البالغة. ولا يزال يتعين على معظم البلدان النامية أن تقطع شوطا طويلا لبلوغ المستويات اللازمة من تطوير التعليم والتدريب والهياكل الأساسية قبل جذب الاستثمار الأجنبي.

٩- وناقش السيد ماسيبوا تجارب المؤسسات الخاصة الافريقية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرة التكنولوجية فشدد على أهمية الشراكة بين البلد المضيف والبلد المورد للتكنولوجيا في تحقيق الأهداف المنشودة. وتتسم المؤسسات الخاصة الافريقية بعدد من السمات التي تحول دون نجاح نقل التكنولوجيا وتطوير القدرة التكنولوجية. وأكبر العقبات هي الافتقار الى المهارات والمعلومات والقدرات الادارية المتمرسة اللازمة لاجراء نقل التكنولوجيا والتطوير التكنولوجي على مستوى المؤسسة. وهكذا تعتبر الشراكة مع موردي التكنولوجيا، القائمة على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة، شرطا أساسيا لنقل التكنولوجيا الفعال الرامي الى تمكين المؤسسات والاقتصاد من التكيف ومن النمو على نحو مستديم.

١٠- ووصف السيد مونتينيغرو تجربة نقل التكنولوجيا وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الفلبين وقال إن هذه المؤسسات تواجه العديد من المعوقات بما في ذلك الافتقار الى الخبرة والمعلومات " الاستراتيجية" حول أسواق التصدير والتكنولوجيات. ويسعى الى حل هذه المشاكل من خلال التعاون الاقليمي، وعلى الأخص من خلال انشاء المجلس الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يعتبر بمثابة مركز لنقل التكنولوجيا والتدريب. وأدت السياسات الأكثر انفتاحا التي انتهجتها الادارة

الحالية الى ايجاد بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي. ويمكن أن يعود هذا الأمر بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال المشاريع المشتركة، والوصول الى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، وتدفقات رأس المال. وعلاوة على ذلك، اقامت غرفة التجارة الفلبينية ترتيبات تعاونية ("برنامج توأمة") مع غرف التجارة في بلدان أخرى ولا سيما اليابان، بهدف تبادل المعلومات حول التكنولوجيا والأسواق وزيادة فرص الاستثمار وتدفقات التكنولوجيا.

١١- وشدد السيد مورتون على ضرورة تصحيح الاعتقاد الخاطئ بأن حماية الملكية الفكرية تعود بالفائدة، أكثر ما تعود، على البلدان الصناعية المتقدمة. فنقل التكنولوجيا عملية ذات اتجاهين تشمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ولاحظ في هذا الصدد أن الفريق التكنولوجي البريطاني قد حدد تكنولوجيات جديدة من بلدان مختلفة مثل كازاخستان وكوستاريكا وجمهورية الغابون، وسوّق هذه التكنولوجيات بنجاح. واشار الى أن الفوائد التي تؤول من أنشطة المشاريع المشتركة يجب أن تكون متبادلة لجميع الأطراف المعنية كيما تكون قابلة للإدامة.

١٢- وناقش السيد شورت الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدويلها، وبخاصة الروابط عبر الوطنية وهياكل الخدمات اللازمة لتطوير القدرات التكنولوجية لهذه المؤسسات. وأشار الى تجربة منطقة ايميليا - رومانيا في ايطاليا، وهي منطقة يقطنها ٣ ملايين نسمة، ويتصف اقتصادها بدينامية بالغة وتضم نحو ٠٠٠ ٢٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد كان النشاط الابتكاري لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه المنطقة عالي المستوى جدا. ومن الشواغل الهامة كيفية جعل البحث والتطوير أقرب إلى هذه المؤسسات. وعلى العكس من ذلك، فإن القوى العاملة ذات الكفاءة العالية جدا، كما توجد اليوم في روسيا مثلا، لا يمكن أن تولد فوائد اقتصادية كاملة للبلد المعني إذا كان لا يوجد هناك فهم كاف لآليات السوق. وإن إقامة المشاريع بغرض تحقيق مكاسب قصيرة الأجل قد تؤدي في كثير من الأحيان الى سوء توزيع للموارد وإلى خسارة اقتصادية. وأشار الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى اقتصاد السوق يمكن أن تؤدي دورا حيويا في التنمية الاقتصادية.

١٣- ثم طرحت شيلي والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبنغلاديش أسئلة تناولت، على التوالي، العلاقات المتبادلة بين العمالة والتكنولوجيا، وأهمية حماية الملكية الفكرية، وتأثير برامج الخصخصة على تدفقات التكنولوجيا، والحاجات الخاصة بأقل البلدان نموا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٤- وأدلى السيد سينغانيا، المتحدث الذي ألقى الخطاب الرئيسي، بملاحظات ختامية رد فيها على الأسئلة السابقة قائلا إن التوكيد الموضوع على تنمية الموارد البشرية من خلال توفير التعليم الرسمي وإعادة التدريب هو توكيد في مكانه. والواقع أن الشراكة وقابلية الإدامة وقابلية التكيف أمور أساسية لنجاح نقل التكنولوجيا. وإن تشامل الاقتصاد العالمي يتيح للبلدان النامية فرصة للاتصال بسلسلة الانتاج

العالمية، آخذة في اعتبارها ميزاتها النسبية الخاصة بها. وأكد ما تتسم به حماية الملكية الفكرية من أهمية لتدفقات التكنولوجيا وقال إن مثل هذه التدابير تعود بالفائدة على المؤسسات لا في البلدان المتقدمة فحسب بل أيضا في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال. وفيما يتصل بالعلاقة بين العمالة والتكنولوجيا، أشار الى أنه على الرغم من أن الأثر الأولي قد يكون إزاحة القوى العاملة، فإن التكنولوجيا ستولد في الأجل الطويل النمو الاقتصادي والعمالة. وفيما يتعلق بالاهتمامات البيئية، ثمة حاجة الى إقامة توازن بين حماية البيئة الطبيعية، والنمو الاقتصادي، والتجارة الدولية. وأكد أيضا على أهمية الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ - مناقشة فريق الخبراء

١٥- استمرت المناقشة غير الرسمية بعد ظهر اليوم الأول، إذ توسع المتحدثون في شرح المسائل الحرجة التي أوجزوها في عروضهم السابقة.

١٦- فأبرز السيد شورت المسائل المتصلة بالابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبتدويلها، وبالروابط عبر الوطنية وهياكل الخدمات اللازمة لتوفير مقومات البقاء لتلك المؤسسات. فمن أجل ايجاد علاج لضعف القدرات الإدارية وتخفيض التكاليف على مستوى الشركات، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعهد الى مؤسسات متخصصة بمعالجة هاتين المهمتين. ولحل مشكلة نقص المعلومات، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنشئ، بالتعاون مع رابطات الأعمال التجارية، قاعدة بيانات مشتركة تقدم معلومات عن الأسواق. ولدعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يلزم إنشاء هياكل لنقل التكنولوجيا وقدرات الخبرة الاستشارية. وعلاوة على ذلك، يتعين على مؤسسات البحث والتطوير أن تتعاون تعاونا أوثق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل الحلول المنخفضة الكلفة لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بناء القدرات المحلية والاستفادة منها، كأن يتم مثلا تحويل القواعد العسكرية الى ورشات صناعية في بيلاروس.

١٧- وركز السيد مورتون على حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا وتطويرها، وعلى اتفاق الغات المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وردا على تعليق أبدي بشأن نظام البراءات الدولي بوصفه جزءا من "نادي الدول الغنية" يستهدف عدم قبول أعضاء جدد، أشار الى أن التكنولوجيا متوفرة عالميا ولا تعرف حدودا وطنية. وقال إنه يرى أن تدفق التكنولوجيا أمر أساسي لخلق أقصى قيمة لكل من "مستغلي" التكنولوجيا و"منشئيها". وأكد مستخدما مثل "الهندسة العكسية" والتكنولوجيا الممارسة على أفضل وجه، الذي تطبقه الهند والبلدان الواقعة على حافة المحيط الهادئ، على التوالي، أنه لا يجب بالضرورة أن تصبح البلدان النامية "مزبلة" للتكنولوجيا البالية.

١٨- وفيما يتعلق بالخصخصة، قال إنه يعتقد بحكم تجربته أن الملكية في ذاتها لا تهم وإنما المهم هو العلاقة بين المالكين والعمال وحرص المالك في الأجل الطويل على مستقبل المؤسسة. وعلاوة على ذلك، تتوفر لدى الجامعات والصناعة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، خبرة تقنية واسعة لا تُستغل الاستغلال الكامل. ولا يتعين بالضرورة أن تأتي الخبرة اللازمة من مؤسسات معروفة تماما مثل معهد التكنولوجيا في ماساتشوسيت ومعهد التكنولوجيا في كاليفورنيا. وقال إنه ينبغي تحويل الخبرات الوافرة الموجودة في الاتحاد السوفياتي السابق إلى منتجات وإنه يتعين، لإقامة تعاون دولي أوثق بين المؤسسات العامة والخاصة، تحسين الاتصالات.

١٩- وأكد السيد مونتينيغرو على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التغيير التكنولوجي في البلدان النامية. وقال إن هناك جوانب هامة لهذه العملية تشمل ما يلي: (أ) إن التغييرات في الأسواق العالمية تقتضي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الارتقاء باستمرار بمستوى قدراتها التكنولوجية ووصولها إلى معلومات الأسواق؛ (ب) إن التعاون الإقليمي يمكن أن يخفض تكاليف الحصول على الخبرة في التكنولوجيا والاستثمار، بينما يمكن أن تساعد المشاريع المشتركة على احتياز التكنولوجيا ورأس المال وعلى الوصول الى السوق؛ (ج) يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان النامية في ملاءمة مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال نقل التكنولوجيا؛ (د) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والرابطات الإقليمية أن تتعاون في توفير الخبرة التقنية والإدارية لدعم المتطلبات المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي وضع برامج للتعليم وتنمية الموارد البشرية. وفضلا عن ذلك ينبغي أن تنشط في تشجيع الروابط، كما يمكن أن تقوم بعمليات تنقيح لمناهج التعليم التقني والبحوث.

٢٠- وتحدث السيد ماسيبوا بإسهاب عن تجربة المركز الأهلي لتنمية الأعمال التجارية في زمبابوي مؤكدا أنه تم اعتبار نهج "نقل روح المبادرة" مادة حفازة لنقل التكنولوجيا في المنطقة الافريقية لسببين رئيسيين، أولا ، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكو من عدم الوصول إلى المعلومات اللازمة لتوسيع قدرة إنشاء الشبكات على مستوى المؤسسة وثانيا، إن عملية "عدم الخداع" ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من نقل التكنولوجيا. ويريد أصحاب المشاريع الافارقة أن يكونوا جزءا من "القرية العالمية" وليس فقط في القطاع غير الرسمي في اقتصاداتهم الوطنية. وتعد إمكانية تسويق منتج من المنتجات أكثر أهمية من المعدات المحتازة. كما تعد الخصخصة والملكية أمرين أساسيين للنجاح.

٢١- واقترح السيد كاباز أن تكون النظم الانتاجية المتكاملة تماما، مثل تلك المطبقة في قطاع المنسوجات في شمال ايطاليا، نموذجا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. فهذا النظام هو، في آن واحد، ذو قدرة على المنافسة وتعاوني، وهو أيضا نظام مرن يشمل تفريد الانتاج وتكامله. وأكد بعد ذلك على ضرورة زيادة الاستثمار في التعليم وفي التدريب في المؤسسات في إطار الثورة الصناعية الثالثة.

٢٢- وأشار السيد ليونارد ماكس من الولايات المتحدة الأمريكية بايجاز إلى العمل السابق الذي قام به الأونكتاد فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ومدونة قواعد السلوك، فشدد على ضرورة وجود نظام ملكية فكرية فعال يزاد تطويره من منظور السلطة التنفيذية للشركة. وينبغي أن يتمخض نقل التكنولوجيا عن فوائد يمكن التنبؤ بها. وهناك عدد من المحددات التي تدخل في اعتبارات الشركة ومنها: (أ) المسؤوليات تجاه الشركات؛ (ب) المسؤوليات تجاه مالكي الأسم؛ (ج) تحقيق الربح؛ (د) ضمان إرجاع العوائد إلى الوطن. وباختصار، فإن التكنولوجيا المسجلة أساسية لبقاء الشركات على قيد الحياة ولنموها، وبذا لا يمكن وهب حقوق التكنولوجيا أو التبرع بها.

٢٣- وأكد خبير شيلي أنه يلزم أن تولى الحاجات المحددة التي تنفرد بها أقل البلدان نموا في مجالي التكنولوجيا والاستثمار المزيد من الاهتمام، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يتصدى لهذه الحاجات في المستقبل. وأكد أيضا أن جميع البلدان بذلت جهودا كبيرة لتعزيز حماية الملكية الفكرية.

٢٤- وسأل خبير ألمانيا السيد مورتون عما إذا كانت تتوفر أية دراسات توضح آثار التكنولوجيات المتاحة كملكية عامة على الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وشددت خبيرة المكسيك على أهمية تدفق المعلومات وقالت إنها تتفق مع السيد مورتون على أن التكنولوجيا التي تنجح في بلد من البلدان قد لا تنجح بالضرورة في بلد آخر، إلا أنها أكدت أن هناك مشاكل قائمة بالفعل فيما يتعلق بالوصول. وأكد خبير الأرجنتين أن المسألة ليست مسألة معرفة ما إذا كانت حماية الملكية الفكرية مفيدة أو غير مفيدة ولكن معرفة نطاق الحقوق المتصورة وطبيعتها. وعلاوة على ذلك، فإنه يلزم تحليل ما يترتب عليها من آثار، وهذا مجال يمكن أن يقدم فيه الأونكتاد مساهمات هامة. وأشار خبير الفلبين إلى ضرورة االستحداث آليات للتقليل من المخاطر التي ينطوي عليها احتياز البلدان النامية للتكنولوجيا. وقال إن ثمة حاجة الى زيادة توافق النظم ازاء تكاثر المعايير والآليات المتزايد، كما ينبغي استكشاف آليات تقاسم تكاليف البحث والتطوير في مجال احتياز التكنولوجيا.

٢٥- وأكد خبير سويسرا أن الحاجة الى التكيف التكنولوجي يعني بذل مجهود متواصل لحماية الملكية الفكرية، وقال إنه بينما توجد امكانات لاقامة شراكات مع المؤسسات من أجل البحث عن المصادر المحلية، فإنه يعتقد أن اقامة شراكات استراتيجية مغامرة أكثر تعقدا بكثير.

٢٦- وأثار خبير النمسا قضية الحواجز الإعلامية التي ينطوي عليها نقل المعارف بالنسبة لمستقبل "القرية العالمية"، وهي حواجز ستكون، في جملة أمور، متعددة اللغات ومن ثم هناك حاجة الى التغلب على تلك الحواجز. وأيد في هذا الصدد، التوفيق بين الأنظمة والطرق التقنية والمعايير الأخلاقية ولا سيما على مستوى التشريعات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية. وأعلن أيضا أن المؤتمر الدولي بشأن "حقوق الملكية الفكرية للمعلومات والمعارف المتخصصة"، الذي ستعقده اليونسكو في فيينا من ٢١ الى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، سيتناول هذه المسائل.

٢٧- وأكد خبير الصين أنه ما زال هناك عدد من المسائل التي تحتاج الى حل لأن بيئة تبادل التكنولوجيا لم تنضج بعد. واقترح أن يتحرى الفريق العامل العوامل التي يمكن أن تجعل البيئة الدولية أكثر مدعاة لقيام تعاون مفيد لجميع الأطراف، ونوع الشراكات التي يمكن اقامتها.

٢٨- وتساءل ممثل الجمهورية العربية السورية، لدى التعليق على عرض السيد مورتون، عما إذا كانت التكنولوجيا لا تقتصر الا على بيع البضائع الاستهلاكية. وقال إنه ينبغي مواصلة استكشاف امكانيات ربط نقل التكنولوجيا بالتنمية .

٢٩- وتساءل ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عما اذا لم تكن المدة الحالية للبراءات طويلة جدا نظرا الى أن معظم الابتكارات تصبح بالية بعد خمس سنوات.

٣٠- واختتم السيد كاباز مناقشة الفرق فأكد من جديد الأهمية التي يتسم بها هذا المحفل لتحديد العلاقة بين التغير التكنولوجي والبطالة الهيكلية، أي معرفة سرعة التكيف البشري الذي تخطته سرعة التغير التكنولوجي. وقال إنه يرى أن أصحاب المشاريع يضطلعون بمسؤولية رئيسية هي ضمان أن يكون التغير التكنولوجي مقبولا لدى المجتمع. وينبغي للفريق العامل أن يحدد هذه المشكلة بوصفها إحدى قضاياه الأساسية.

٣١- وخلص السيد ماسييوا الى انه ينبغي للأونكتاد أن يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة في مهمة تغطية التكاليف المتكبدة بتعزيز نقل التكنولوجيا. وقال إنه يوافق على تأكيد أن الابتكار ينبغي أن يصبح جزءا من ثقافة المؤسسات وأنه يتعين على المؤسسات أن تتكيف مع التغير التكنولوجي. ويلزم أن يعترف المجتمع الدولي بالمساهمات التي قدمتها البلدان النامية في حقل الابتكار.

٣٢- وعقّب نائب الأمين العام للأونكتاد على تعليق قدمه السيد ماسييوا، فشرح برنامج إمبرتك (EMPRETECH) الرامي إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تبدأ وأن تنمو وأن تكتسب الطابع الدولي. وبيّن أن هذا البرنامج قد وضع موضع التشغيل في خمسة من بلدان أمريكا اللاتينية وفي ثلاثة بلدان في أفريقيا، وسيشمل في نهاية المطاف ١٨ بلدا آخر. وقال إن قرابة ٢ ٠٠٠ مقاول قد تلقوا تدريبا في المهارات التجارية وتوسيع هذه المهارات. وأوضح أن مركز الشركات عبر الوطنية السابق هو الذي أنشأ البرنامج، الذي يتولى الأونكتاد حاليا مواصلة تنفيذه. وعرض أيضا البرنامج الجديد للأونكتاد وهو برنامج TRANSTECH الذي يكمل برنامج EMPRETECH. ويقصد ببرنامج TRANSTECH النهوض بالقدرات التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين قدرتها على المنافسة. وسيكون هذا البرنامج جاهزا للعمل عن قريب وقد لقي تأييد حكومة الدانمرك.

٣٣- وذكر السيد مورتون أن من شأن القوانين الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية أن تشجع الانفتاح. وقال إن البراءات مفيدة لحاملي البراءات وللشركات المانحة للترخيص على السواء، وإن الفترة الزمنية الفاصلة بين الابتكار ومنح البراءة لا تزال طويلة جدا، وإنه لا يمكن القضاء تماما على الخطر وإن الربح يعكس حاجة السوق. وأكد أن ايجاد نظام براءات دولي موحد يحل محل النظم الوطنية يمكن أن يكون الرد على مختلف القضايا التي أثيرت خلال المناقشات. وأكد أيضا أن التكنولوجيا ينبغي ألا تكون موجهة نحو المنتجات الاستهلاكية فقط بل أن تشمل أيضا مجالات أخرى مثل الرعاية الصحية وحماية البيئة.

٣٤- وأكد السيد شورت، ردا على السيد ماسيبوا، أن هناك مجالا لاستكشاف نهج "مساعدة المؤسسات حسب احتياجاتها" فيما يتعلق بخدمات الأعمال التجارية الدولية في المنطقة الافريقية.

باء - دراسات حالات افرادية قطرية

٣٥- نظر الفريق العامل المخصص، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، في عدد من دراسات الحالات القطرية، التي شملت، حسب ترتيب عرضها، الدراسات التالية:

(١) هنغاريا (TD/B/WG.5/Misc.18)؛

(٢) جمهورية تنزانيا المتحدة (TD/B/WG.5/Misc.19)؛

(٣) مصر (TD/B/WG.5/Misc.20)؛

(٤) بنغلاديش (TD/B/WG.5/Misc.14)؛

كما قدم خبير النمسا عرضاً.

٣٦- ونظّم خبير هنغاريا بنية عرضه حول عشر نقاط رئيسية، هي: (أ) التاريخ الاقتصادي؛ (ب) الأهداف والمبادئ التوجيهية لسياسة البلد الابتكارية؛ (ج) الجوانب المتعلقة بتحويل الاقتصاد؛ (د) نشر البحوث والتنمية؛ (هـ) النقل العكسي للتكنولوجيا، أي هجرة ذوي الكفاءات؛ (و) حقوق الملكية الفكرية؛ (ز) المؤسسات التي تعمل على سد الثغرة بين البحوث والانتاج؛ (ح) الاتجاهات العامة في تدفقات التكنولوجيا وآثار الخصخصة؛ (ط) الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التكنولوجيا؛ (ي) استراتيجية جديدة للتطوير التكنولوجي. وأكد أهمية تنمية الموارد البشرية، باعتبارها شرطا مسبقا أساسيا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعنصرا حاسما في عملية الإبداع. وشدد على مشكلة هجرة ذوي الكفاءات

والخسارة الحقيقية التي يمثلها نزوح العلماء والأخصائيين التكنولوجيين. وتطرق بشكل خاص الى عملية الخصخصة في هنغاريا، فبيّن أن التغيرات الجذرية في البنية السياسية قد أفضت الى عملية صحية وتدريجية هي خصخصة القطاع الذي تمتلكه الدولة، والذي يمثل في الوقت الراهن حوالي نصف قطاعات الخدمات المنتجة. وبعد المرحلة الأولى للخصخصة، أنشأت الحكومة وكالة ممتلكات الدولة، التي أنيطت بها مهمة خصخصة شركات أخرى تابعة للدولة. وافاد أنه، وفقا للتقديرات الغربية، فإن ٤٠ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يجري استثمارها في هنغاريا تتم عن طريق الخصخصة.

٣٧- وشدد خبير مصر في عرضه على تنمية البحث والتطوير والتفاعل فيما بين العوامل الاقتصادية في بناء القدرات التكنولوجية في اقتصاد أكثر انفتاحاً على السوق العالمية. وقال إن سياسة التكنولوجيا الوطنية ينبغي أن تنهض بدور هام في التنمية التكنولوجية، مع تكميلها بعدد من التدابير التصحيحية التي تشمل ابتكارات هيكلية وتشريعية. وقد اتخذت حكومة مصر فعلاً بعض التدابير من هذا القبيل، منها قانون الاستثمار التحرري لعام ١٩٨٩ وقانون بشأن إنشاء مناطق صناعية جديدة. إلا أنه، لسوء الطالع، لم تَحظَ هذه التدابير الابتكارية بالاستجابة الوافية، لا سيما من جانب الشركات عبر الوطنية الرئيسية. وبيّن أن من الجوانب الجوهرية للتدابير الابتكارية المذكورة القيام بحملة تعليم فني ذي جودة عالية، بما فيه التعليم الفني عن طريق التعاون مع شركاء أجانب والبحث والتطوير المحليين. وقال إن المسألة الرئيسية هي ماهية البحث والتطوير الذي ينبغي للمؤسسات المحلية الاضطلاع به، إضافة الى التكنولوجيات المنقولة بواسطة الشراكة التكنولوجية تفادياً لاستبعاد مجتمع البحث والتطوير المحلي. وقال إنه كانت لمصر بعض التجارب الإيجابية في مجال البحث والتطوير المحليين في القطاع العام، أما في القطاع الخاص، فما زال يتعين إنجاز الكثير في هذا المجال. ويؤمَل أن يؤدي انتهاج سياسة تحررية جديدة الى تحقيق هذه الغاية. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما من جانب الشركات عبر الوطنية، فإن تجربة مصر تبين أنه قد يكون له دور جوهري في نقل ونشر التكنولوجيا والتدريب والبحوث التطبيقية. وذكر أن نهجا هاما للعمل مستقبلا هو تشجيع هذه الشركات على الاضطلاع ببحوث مبتكرة ووضع برامج بحث وتطوير أصيلة مع المؤسسات المحلية.

٣٨- وأبرز خبير جمهورية تنزانيا المتحدة احتياجات بلده الأساسية الى بناء القدرات التكنولوجية الفعالة والى إقامة هياكل أساسية لتنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير، وكذلك الاستثمار. وقال إن بلده قد أحرزت تقدما لا بأس به في تنمية الموارد البشرية منذ استقلالها في عام ١٩٦١. فقد شرعت في حملة تعليم ابتدائي ومحو الأمية بين الراشدين؛ وقد بلغ معدل التسجيل في المدارس الابتدائية في الوقت الراهن ٧٠ في المائة، وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الراشدين حوال ٩٠ في المائة. وقد يشكل ذلك إمكانات كبيرة لبناء القدرات التكنولوجية في البلد. أما أنشطة البحث والتطوير فما زالت ضعيفة للغاية، حيث لا يجري سوى قدر قليل من العمل في مجال البحث والتطوير في المؤسسات التجارية، التي تمنح الأولوية لتلبية الاحتياجات التشغيلية اليومية. وبين أنه، حتى السبعينات، كانت

محطات البحوث الزراعية هي مؤسسات البحث والتطوير الوحيدة الموجودة في البلد. ثم حدثت في الثمانينات تطورات إضافية في مؤسسات العلم والتكنولوجيا، مع إنشاء سلسلة من مؤسسات البحث والتطوير، مثل المؤسسة التنزانية للبحث والتطوير الصناعيين والمؤسسة التنزانية للتصميم الهندسي والصناعي ومعهد الابتكار الانتاجي. غير أن فعاليتها قد صادفت معوقات سببها قلة الموظفين العلميين والفنيين، وعدم كفاية التمويل، وقيود الميزانية. وشرح أن ضعف الرابط بين أنشطة البحث والتطوير في الانتاج قد تجلى في عدم الانتفاع بنتائج البحث والتطوير تجاريا، في عدم التصدي للمشاكل التكنولوجية الرئيسية التي تواجه الأنشطة الانتاجية في الاقتصاد. ويمكن تعليل هذه الحالة بأن أنشطة البحث والتطوير الحالية لا تمت الى مشاكل الانتاج في البلد إلا بصلة محدودة، وبأن القطاع الانتاجي يتصف بالهشاشة وأن قدرته المالية على الاضطلاع باستثمارات جديدة محدودة. واختتم عرضه ببيان أن أقل البلدان نموا، في البيئة الاقتصادية الراهنة، المتسمة بالطابع العالمي للأسواق، تجد نفسها في موقف صعب بوجه خاص. وعلى الرغم مما يبذل من جهود هامة في هذا السبيل، فإن هذه البلدان لا تتوفر لها بعد الأدوات الحاسمة لتدعيم قدرتها التكنولوجية ومبادراتها الانمائية.

٣٩- وتحد خبير النمسا عن دور اللغة المتخصصة، أي المصطلحات، في عملية نقل التكنولوجيا. وذكر أنه كلما وحيثما يتم تناول المعلومات المتخصصة (أي استحداثها وتدوينها وإبلاغها وتجهيزها من أجل تخزينها واسترجاعها، وترجمتها أو تحويلها من أجل اعادة استخدامها، وما الى ذلك)، تؤدي اللغة المتخصصة دورا حاسما. وهذه اللغة هي جزء من الاتصالات التي يتم اجراؤها في عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا، التي لا يُكتب لها النجاح إلا إذا كانت الجهات المتلقية لها تفهم المصطلحات المستخدمة. ولم تظهر جهود تخطيط المصطلحات على نطاق شامل على الصعيدين الوطني والاقليمي خلال الثمانينات. غير أن اتباع نهج منتظم فيما يتعلق بالمصطلحات هو أمر ضروري في جميع البلدان. وحضّ البلدان المتقدمة والنامية على السواء على استحداث وتنفيذ استراتيجيات لتخطيط المصطلحات تدعيما لما يلي: التعليم العالي (عن طريق المواءمة بين محتويات الكتب الدراسية مثلا)؛ نقل المعرفة (مثلا في شكل قواميس الكترونية وموسوعات رفيعة الجودة)؛ البحث والاستحداث، والتصميم. وشرح الدور الذي يؤديه مركز المعلومات الدولي للمصطلحات، الذي أنشأته حكومة النمسا في عام ١٩٧١ بالاتفاق مع اليونسكو. وبيّن أن للمركز أنشطة عديدة متصلة بتقديم الخدمات المتعلقة بالنقل الفعال للتكنولوجيا على أساس الأساليب المصطلحاتية. وقال إن ذلك يشكل إسهاما صغيرا نسبيا لكنه فعال تماما في "المساعدة على مساعدة الذات" في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها النمسا.

٤٠- وعرض خبير بنغلاديش دراسة الحالة المتعلقة ببلده، فأشار إلى بعض مجالات الاهتمام الأساسية في ميدان التكنولوجيا. وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، أكد أن النظم التعليمية القائمة حاليا في بلده غير كافية لتلبية الاحتياجات الحقيقية للصناعة . وقال إن ثمة ٥٨ مؤسسة للبحث والتطوير في مختلف القطاعات في البلد. وشرح أن أنشطة البحث والتطوير قد عانت حالات نقص في القوى العاملة الماهرة

بسبب هجرة ذوي الكفاءات وقلة الروابط فيما بين الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير. وذكر أن بنغلاديش قد أعدت أول سياسة وطنية لها في مجال العلم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٠، ثم قامت باعادة النظر فيها في عام ١٩٨٦. وقال إن القدرة التكنولوجية في القطاع الزراعي متطورة بشكل أفضل منها في قطاعات أخرى. وأوضح أنه قد تم بوجه خاص إحراز تقدم في مجال تحسين البذور. كما تم تنمية القدرة على صنع المضخات والآلات والمحركات. وعلى وجه الإجمال، ظل أداء القطاع العام غير مُرضٍ. وشرح أن عدم الحد من الواردات المستمرة من الآليات والمعدات التي توجد القدرة على صنعها محليا قد أدى إلى إعاقة بناء القدرات التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، أنشئت مصانع للأسمدة كمشاريع منجزة كليا. وقال إن جميع عقود شراء قطع التبديل تبرم مع جهات أجنبية نظرا لمشروطية المعونة. واختتم بيانه بالتأكيد على ضرورة وضع خطة وطنية طويلة الأجل لتطوير التكنولوجيا، مع إيجاد أدوات سياسة عامة فعالة لتشجيع تدفق الاستثمار وتيسير نقل التكنولوجيا.

المناقشة العامة

٤١- عقب عرض دراسات الحالات الافرادية القطرية، طُرحت عدة قضايا. واتصفت المناقشة باتفاق عريض حول مسألة بناء القدرات التكنولوجية. وشددت عدة وفود، في معرض إشارتها الى الدراسات المقدمة، على أن إيجاد قوى عاملة ماهرة وذات قدرة تكنولوجية هو شرط رئيسي من أجل التطوير التكنولوجي. وأضاف خبير جمهورية تنزانيا المتحدة الى ذلك أنه لا يمكن إقامة شراكات تكنولوجية إلا إذا كان لدى الشركاء درجات متكافئة من الدراية، الأمر الذي يستلزم تنمية القدرات التكنولوجية المحلية في البلدان النامية، وأقلها نموا بشكل خاص. وشرح خبير كوبا أن تعليم وتدريب السكان عامة ينبغي اعتباره جهدا حكوميا أساسيا يجب أن تضطلع به البلدان كافة، بمعزل عن نظمها السياسية - الاقتصادية. ثم أبرز الخبير من فرنسا أن بناء القدرات التكنولوجية يشكل خطوة مرحلية رئيسية في عملية النقل الفعال للتكنولوجيا، وأن تَعَلُّم التكنولوجيا هو خطوة أولى في إتقان التكنولوجيا. وثمة تحديان رئيسيان يواجهان البلدان الأعضاء في الفريق العامل، هما: مشكلة التخلف التكنولوجي وخطر تهميش أقل البلدان نموا في التنمية العالمية.

٤٢- وسلط خبراء الصين وهنغاريا ومصر الضوء على قضية هجرة ذوي الكفاءات، فذكروا أن هذه المشكلة مرتبطة بقلة الفرص المتاحة من أجل تطوير وظائف ذوي الكفاءات في أوطانهم. غير أن بعض البرامج، مثل برنامج نقل المعرفة عن طريق المغتربين، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الانمائي، قد ساعد على تخفيف هذه المشكلة.

٤٣- ولاحظ ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه على الرغم من الارتفاع النسبي لمستوى التعليم وتوافر الموظفين المؤهلين في كثير من البلدان النامية، فإن التدفق الحقيقي للتكنولوجيا الى هذه البلدان

منخفض نوعا ما. وقال إن قيام البلدان النامية بوضع سياسات إنمائية، وتشجيع التجار على زيادة الاستثمار في تطوير التكنولوجيا، وزيادة التشديد على الانتفاع تجاريا بنتائج البحث والتطوير، وإيجاد مناخ أنسب للمستثمرين، هي أمور قد يكون لها أثر حاسم في معالجة الحالة المذكورة أعلاه.

٤٤- ودعا ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الفريق العامل الى النظر في كيفية العمل على مساعدة البلدان النامية على تطوير ما يلي: المؤسسات المناسبة لتيسير الاستثمار؛ المؤسسات المناسبة من أجل التدريب؛ الخدمات الاستشارية؛ والخدمات الجيدة النوعية والروابط. وذكر أنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تكون قادرة على مساعدة البلدان النامية في هذا المسعى، كما أنه ينبغي بحث إمكانية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٥- واشار ممثل اليونيدو الروابط القائمة بين تطوير التكنولوجيا وتطوير روح المبادرة، فقال إنه يرى أن تعزيز هذا الارتباط هو أمر أساسي، لا سيما في أفريقيا. غير أن مشاريع التطوير في هذا المجال باهظة التكاليف ويلزم رصد الموارد المالية من أجلها. وأشار الى ما تراكم لدى منظمته من معرفة وخبرة فنية، فوجّه نظر الوفود الى أوجه الشبه بين القضايا التي يناقشها الفريق العامل المخصص الحالي والأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو مؤخرا. وأكد للفريق العامل أن منظمته مستعدة للتعاون مع الأونكتاد بشأن المواضيع التي يجري بحثها.

٤٦- أكد خبير ألمانيا ضرورة التعاون والتنسيق بين الأونكتاد واليونيدو حسب الاقتضاء. واستجاب خبير شيلي للبيان الذي ألقاه ممثل اليونيدو. فقال إن للأونكتاد باعا طويلا في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها، وإنه قد تجمع لديه مقدار كبير من المعلومات والخبرة الفنية في هذا المضمار. وبيّن أن الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا الذي انشئ بمقتضى التزام كرتاخينا يفيد من هذه الخبرة الطويلة.

٤٧- وأكد ممثل رابطة المناطق الحرة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي منظمة غير حكومية، أهمية المناطق الحرة في منطقة بحجم أمريكا اللاتينية والكاريبي كوسيلة لنقل التكنولوجيا واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ولذلك اقترح أن يزيد الأونكتاد تعاونه مع هذا النوع من المنظمات التي لديها الفعالية والكفاءة في معالجة العلاقة المتبادلة القائمة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا وأن يزيد المساعدة المقدمة إليه.

٤٨- وقال خبير تنزانيا إن البيان الذي عرضته بنغلاديش قد قدم حجة قوية تأييدا لاحتياجات أقل البلدان نموا، وأبرز المشاكل التي تواجهها هذه البلدان في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها. وقال خبير نيبال إنه متفق مع ممثلي بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة فيما أبدياه من آراء.

٤٩- وشدد خبير نيجيريا على أن أقل البلدان نموا تواجه مشكلة حادة فيما يتعلق بايجاد وظائف لكوادرها المؤهلة، بمن فيهم خريجو الجامعات. ويعزى ذلك إلى البيئة الاقتصادية الآخذة في التدهور وقلة الروابط بين النظام التعليمي والقطاع الانتاجي. وقال إن هناك ضرورة للنهوض بالتدريب الخاص في مجالي الصناعة والمقاولات. وقال خبير الصين إنه يود أن يرى الاهتمامات الخاصة لأقل البلدان نموا توضع في الاعتبار في نتائج أعمال الفريق العامل المخصص.

٥٠- وذكر خبير بنغلاديش، في معرض رده على بعض الأسئلة، أن القيود والشروط المالية تحد الاختيار في احتياز التكنولوجيا واستخدامها تجاريا.

- - - - -